

النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"...خاصة بالاعضاء

العدد الخامس عشر السنة الثامنة والعشرون آب (النصف الأول) ١٩٩٢

رأينــا

بسم الله الرحمن الرحيم

امريكا... الوسيط المنحاز

■ يعبر بيان المجلس الثوري الصادر في ١٠/٨/١٩٩٢، والمنشور في هذا العدد من نشرة فتح، عن الموقف الحركي الشامل في هذه المرحلة الدقيقة والصعبة من تاريخ ومسيرة ثورتنا وحركتنا. وقد تناول بيان المجلس الثوري تفاصيل الواقع الراهن وسبل المواجهة بشكل شامل. ولذلك فان (رأينا) لهذا العدد سيركز على قضية محددة نتجت عن زيارة رابين الاخيرة الى الولايات المتحدة، وهي اعلان الرئيس بوش استعداده لمنح ضمانات القروض بقيمة عشرة مليارات دولار، دون ان يتطرق الى السبب الذي كان يحجم عن منحها لحكومة شامير. وهو اشتراط توقف وتجميد عمليات الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.

ففي الوقت الذي كان فيه رابين يستقبل من الرئيس بوش بحفاوة غامرة، كانت عمليات الاستيطان تتصاعد بوتائر متسرعة. شملت استيلاء المستوطنين الصهاينة على عشرة بيوت في الحي الاسلامي في القدس القديمة. وعلى الرغم من الموقف الامريكي المعلن حول الاستيطان، واعتباره عقبة في طريق السلام، الا ان حاجة ادارة بوش لمصداقية خادعة تظهر عملية السلام، وكأنها على مايرام، جعلته يتساهل مع رابين انطلاقا من شعوره بان الموقف العربي، بشكل عام، والفلسطيني، بشكل خاص، في وضع وظروف لا تسمح لهم برفض ما تعرضه الادارة الامريكية من حلول.

وقد يحاول الرئيس بوش تفسير موقفه ودوافعه للمعنيين من الرؤساء والقادة العرب، لاقناعهم بالاستمرار في منحهم الثقة له، وبانه يتصرف ليضمن اعادة انتخابه لولاية ثانية، يكون فيها اكثر تحررا في اتخاذ القرارات الجذرية لصالح مسيرة السلام الشامل والعادل والدائم في منطقة الشرق الاوسط على حد تعبيراته في مؤتمر مدريد.

وحيث ان العلاقة بين الادارة الامريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية في حالة جمود، فان ما ابلغه المعنيون في الادارة الامريكية للوفد الفلسطيني المفاوض، هو عدم التسرع في اتخاذ مواقف قبل استيضاح الامور.

لقد رافقت وتبعت رحلة رابين الى امريكا، مجموعة من المظاهر الملفتة للنظر، يمكن اجمالها فيما يلي:-

١- كان الاستقبال الذي حظي به رابين في مقر اقامة بوش في ولاية (مين)، وانتقاله الى واشنطن بطائرة الرئيس الخاصة، وطريقة التعامل والمجاملة، الى حد

البقية ص 22

النهوض الذاتي للحركة

مستلزمات السلوكية

- الحلقة الثالثة -

■ تتمتع مسألة المسلكية الثورية والنضالية في العمل الثوري والوطني بشكل عام بأهمية واهتمام، لما لهذه المسألة من تأثيرات سواء في دلالاتها على التركيب النفسي والمعنوي للمناضل وعمق حوافزه النضالية، او في اثرها ودلالتها ايضا على منهج العلاقات والتعامل الداخلي او في اثرها على التفاعل مع الجماهير، وكسب تأييد الجماهير. لذلك جاءت ادبيات حركتنا من البداية لتؤكد على ضرورات المسلكية الثورية المنطلقة من قناعاتنا ومن اصالة مفاهيمنا الشعبية وتكوين شعبنا وقيمه وخبراته التاريخية.

وقد أصبحت في نظامنا المسلكية الثورية (حسن السمعة) شرطا من شروط العضوية، اي يفترض وفقا للنظام الاساسي ان العضو يفقد عضويته اذا فقد خاصية حسن السمعة، ويكفي ان يشهد عدد من الاعضاء خارج ظروف الخلافات والصراعات بسوء السمعة لعضو من الاعضاء حتى يفقد ركنا اساسيا من مقومات عضويته في الحركة الا وهو احد شروط العضوية المتعلقة بحسن السمعة.

ان من اهم العوامل لكسب تأييد الجماهير هو المسلكية الثورية، وبالمقابل فان من اهم العوامل لفقدان هذا التأييد هو عدم مراعاة اصول المسلكية الثورية وعدم التقيد بمبادئها. والحركة التي تفقد قدرتها على ضبط مسلكية اعضائها لا تفقد فقط تأييد الجماهير، وانما اضافة الى انفضاض الجماهير فان هذه الحركة تفقد روحيتها النضالية وتفقد التزامها بقيمها المستمدة من قيم الشعب، اي انها في الحقيقة تفقد ذاتها، وتكون قد فقدت عناصر العدالة والمحاسبة والتربية، وهي عناصر اساسية، ولا يمكن فقدانها ويبقى النضال نضالا او تبقى الثورة ثورة.

ومما لاشك فيه انه من ضمن ما تسلل لحركتنا من ظواهر خاطئة او من سلبيات، أو من تراكمات مرضية فقد تسللت ظاهرة من عدم الالتزام بقواعد المسلكية الثورية التي بدأنا بالالتزام الشديد بها، وبالتقيد الحازم بمقتضياتها.

لقد أصبحت ظاهرة عدم الالتزام بالمسلكية الثورية ظاهرة بارزة في بعض الاقاليم، وفي المركز، وفي اجزاء كثيرة من الحركة، وأدى انعدام المحاسبة حيال ذلك الى نوع من التجرؤ على الخطأ والمجاهرة به، وعدم التردد في الاقبال عليه.

وأكثر من ذلك فان مخالفة اصول المسلكية الثورية لها في كثير من الاحيان حاجاتها المالية التي تفوق قدرات المناضلين ومخصصاتهم. ومن البديهي ان لهذا

الامر ابعاده الاخرى ودلالاته المختلفة.

وقد أدى كل ذلك الى ظواهر من التذمر سواء على صعيد التفاعل الداخلي، او على صعيد الجماهير. كما ادى الى وجود الذرائع والاسباب التي يمكن ان يتعلل بها الخصوم او المنافسون، اي انه أدى الى الاضرار الكبير بالحركة ومسيرتها.

واذا كانت الحركة امام استحقاق النهوض الذاتي وامام استحقاق التطور فان عامل المسلكية الثورية هو من اهم مستلزمات هذا الاستحقاق.

والنهوض الذاتي على صعيد المسلكية الثورية يقتضي عدة امور يجب القيام بها فورا.

ولعل الامر الاول هو قطع مصادر الصرف على مخالفات قواعد المسلكية الثورية. لان هذا القطع سيؤدي الى اختصار جزء كبير من تلك المخالفات التي تعتمد في ارتكابها على توفر امكانيات مالية ما.

أما الامر الثاني فهو تجديد تحديد معايير المسلكية الثورية للالتزام بها على المستوى الحركي الكامل.

والامر الثالث هو اصدار التوجيهات الحركية وحملة التوعية حول التوجهات الملحة.

والامر الرابع هو المحاسبة الحازمة والدقيقة والتي تبدأ في المركز لتنتقل الى الاقاليم. ان النموذج القيادي الجيد هو النموذج الذي يترك الأثر الفعال في مثل هذا التوجه. وبالمقابل فان النموذج القيادي السيء هو نموذج مدمر بكل ما تعنيه الكلمة.

وفي موازاة ذلك لابد من ان تأخذ الآلية التنظيمية للحركة، وعلى كل مستوياتها بعين الاهتمام والاعتبار الكبير عوامل التثقيف والتربية الحركية للاعضاء.

فالتثقيف والتربية هما الاساس لبناء وتشكيل القناعات الذاتية، والحوافز الذاتية لدى الاعضاء للالتزام بقواعد المسلكية الثورية. وبالتالي لتقديم النموذج النضالي والثوري.

ان كل حركة من الحركات او تنظيم من التنظيمات يكون معرضا في ظروف الاسترخاء، وفي ظروف استلام اي قدر من السلطة الى ظهور طبقة او فئة يسيطر عليها الهوى والميل الى الدعة والمتعة والحصول على الامتيازات. وعادة تصبح هذه الفئة فئة طفيلية مرتفعة التكاليف وتحمل اعباءها للمجموع تحت عنوان من العناوين. ومن الضروري في الحركات الثورية مكافحة بروز مثل هذه الفئة باستمرار، لان اي تراخ سيؤدي الى وجودها كأمر واقع وستصبح قادرة على ان يندرج في اعدادها عدد لابأس به من الاعضاء الذين كان من الممكن ان يحافظوا على نقائهم الثوري.

ويمكن لهذه الفئة ان تجد احدى المقومات لوجودها. ومن هذه المقومات، الامكانيات المالية او الحاجة لبعض الكفاءات والخبرات. وبالنسبة للاولى فان المصدر غير المشروع غالبا يكون هو الاساس، أما الثانية فان التراخي القيادي امام بعض الحاجات العملية غالبا ما يكون هو الاساس.

وهنا فان الحسابات الدقيقة تصل الى نتيجة، ان المردودات العملية الجزئية او الآنية لا توازي التدمير العام الذي يمكن ان يصل اليه هذا المدخل أو التراخي.

ان مكافحة هذه الفئة في الثورات يجب ان يتم بالاصلاح والمحاسبة وخلق شروط السلوك الصحيح.

ما من شك ان هناك أمورا شخصية خاصة لا يمكن التدخل فيها، ولكن كل امر حتى ولو كان شخصيا يؤثر على مصلحة الحركة، ووضعيتها لا يعود خاصا لصاحبه او ملكا له.

وفقا لكل ذلك يجب السعي من أجل النهوض الذاتي الى الاجراءات الناجعة في مجال المسلكية الثورية. لان المسلكية الثورية احد الجسور القوية بين الحركة والشعب، بينما مخالفة قواعد المسلكية الثورية هي احدى الجسور المدمرة للعلاقة مع الشعب ومع الجماهير ومع الذات.

وبشكل خاص فان هذه المرحلة تتسم بمحاولات عمل الشروخ في صفوف الشعب الفلسطيني، ومحاولات عزل حركتنا بشكل خاص، وايجاد تيارات تنمو ضمن ظواهر التصارع من أجل خلق الصراع الفلسطيني لاضعاف موازين القوى لشعبنا وقضيتنا، وهذه المرحلة بالذات تقتضي منا استرداد مسلكيتنا الثورية النضالية النابعة من قيمنا، ومن اصالة شعبنا ومعتقداته وخبراته ■

قضايا حركية

بيان المجلس الثوري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

الدورة الثامنة

عقد المجلس الثوري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) دورة اجتماعاته العادية الثامنة يومي ٨ و٩ آب/ أغسطس عام ١٩٩٢. وبعد الوقوف دقيقة صمت اكراما للشهداء وقراءة الفاتحة على أرواحهم الطاهرة، أقر المجلس تسمية الدورة باسم **(دورة الشهيد عاطف بسيسو وشهداء الأرض المحتلة).**

وابن المجلس الشهيد البطل عاطف، وحيا دوره النضالي الجسور وصلابته في مواجهة الاعداء الصهاينة وايمانه المطلق بحتمية النصر واستعداده الدائم للتضحية. وتوقف المجلس باجلال واكبار أمام بطولة شهدائنا في أرضنا المحتلة في مواجهة العدو الصهيوني ليرتوي الدرب على طريق القدس الشريف.

وأقر المجلس جدول اعماله الذي تركز في نقطتين اثنتين:

الأولى: الوضع السياسي الراهن على ضوء التغييرات والتطورات المحلية والعربية والدولية.

والثانية: الوضع الحركي الداخلي ومتطلبات البنية اللازمة للتصدي والانجاز.

وقد استمع المجلس الثوري الى تقارير مفصلة حول الأوضاع السياسية وتطوراتها على المستويات الفلسطينية والدولية، حول الانتفاضة وسبل دعمها وتطويرها، ومسيرة التسوية والتغييرات المتوقعة على ضوء انتخابات الكنيست الاسرائيلي، قدمها الأخ أبو عمار والاخوة اعضاء اللجنة المركزية باستعراض شامل.

وقام الاخوة اعضاء المجلس الثوري باستعراض تقارير اللجنة المركزية، والأوضاع الدولية، وانعكاساتها على قضية شعبنا الفلسطيني في هذه الظروف الصعبة والدقيقة في ظل مشروع النظام العالمي الجديد. كما تم استعراض الوضع العربي بكل ما يعانيه من نتائج ذات اثر سلبي على قضيتنا بعد حرب الخليج. وكيفية العمل لاعادة الحياة لروح الحد الممكن والمقبول للتضامن العربي الذي يتجاوز المصلحة والمشاعر الخاصة لصالح الامة العربية والاسلامية.

وقد تركز الحديث حول الوضع الفلسطيني والمقاومة الصلبة داخل الأرض المحتلة التي تكرس مع الانتفاضة جنبا الى جنب، هوية الشعب الفلسطيني المستقل فوق التراب الوطني الفلسطيني، ويعمدها بالدم الزكي الطهور، ليحطم الوهم الصهيوني بامكانية تهويد أرضنا المقدسة.

وحيا المجلس الدور الجبار الذي لعبته جماهير الانتفاضة المباركة والمقاومة الجبارة الى جانب عوامل اخرى في اسقاط حكومة شامير وتحطيم وهم "اسرائيل الكبرى" والى فرض وقائع ملموسة لصالح تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة لشعبنا بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة على تراب فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، طبقا للشرعية الدولية.

وقد درس المجلس اوضاع شعبنا الصامد المجاهد داخل الارض المحتلة وما يواجهه ويعانيه من قمع وارهاب ومؤامرات تستهدف تحطيم مقومات صموده البطولي أمام جرائم الحصار والتجويع والترويع والابعاد وسياسة القبضة الحديدية التي تمارسها حكومة رابين الجديدة.

وتوقف المجلس باسف وهو يتابع تفاصيل الاحداث الاليمة التي وقعت في قطاع غزة الباسل المناضل، والتي حاول رابين بأسافينه المسمومة أن يوقع بين حركتنا العملاقة وحركة حماس. ولكن الدور النضالي الطليعي لحركتنا في تفجير الثورة وفي الانطلاقة وحرب التحرير الشعبية وفي الانتفاضة المباركة، وفي صيانة منظمة التحرير الفلسطينية والقرار الوطني الفلسطيني المستقل وتكريس الهوية المستقلة للشعب الفلسطيني، جعلت الدرع الجماهيري يحول دون رابين وأهدافه الخطيرة، وجعل حركتنا تكرس موقعها القيادي الريادي والمبدئي برفض الانجرار لمؤامرات العدو وتاكيد موقفها الحازم المتمسك بالديمقراطية والتعددية السياسية والحوار الديمقراطي طريقا لحل الخلافات بين أبناء شعبنا وقواه المناضلة، وقد عبر المجلس عن أمله بأن تكون استجابة الاخوة في قيادة حركة حماس لنداء العقل والضمير والايمان، الذي نادت به حركتنا، ولتثبيت الاتفاق الذي تم في عمان بمبادرة كريمة وجهود صادقة من المرشد العام للاخوان المسلمين الاستاذ حامد أبو النصر، والذي باركه مؤخرا في عمان ملتقى القوى والاحزاب والفصائل

قضايا حركية

قضايا حركية

والفعاليات الاردنية والفلسطينية، الذي دعا اليه المراقب العام الاستاذ محمد عبد الرحمن خليفة.

ان جبهتنا العريضة التي ارتضيناها جميعا في الثورة الفلسطينية، شعبا وفصائل وقوى سياسية هي منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والوطن المعنوي له والحارس الامين لاهدافه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفي تحديده لسبل التحرك والعمل على جل الأصعدة وفي المجالات المختلفة أكد المجلس على ما يلي:

أولا: على الصعيد الدولي ومسيرة التسوية السلمية:

١- التمسك الحازم بالشرعية الدولية المتمثلة بالقانون الدولي واحكام الميثاق وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية ومبادرة الرئيس بوش كمرجع اساسي لمسيرة التسوية لكونها تعني الانسحاب الكامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ومبدأ الارض مقابل السلام، وتضمن الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني، طبقا للشرعية الدولية بما فيها حقه في تقرير المصير والعودة واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وصولا الى الكونفدرالية الفلسطينية - الاردنية، طبقا للخيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين.

٢- التمسك بأن الشعب الفلسطيني هو مصدر السلطات والصلاحيات، وان ترتيبات المرحلة الانتقالية للسلطة الفلسطينية هي محطة توقف قصيرة المدى على طريق الهدف النهائي، ويمارس فيها شعبنا حقه في اجراء انتخابات سياسية تشريعية حرة. ونقل السلطة تحت الحماية والاشراف الدوليين، الذي يشمل السيادة المطلقة للشعب الفلسطيني على ارضه وجميع مصادره الطبيعية، وهي خطوة على طريق الحل الدائم بعيدا عن سيطرة الجيش الاسرائيلي وعصابات المستوطنين.

٣- التمسك بقواعد القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ومعاهدة لاهاي لعام ١٩٠٧ وقرارات الأمم المتحدة التي تعتبر المستوطنات انتهاكا جسيما لمبادىء القانون الدولي. ولقد أكدت رسالة التطمينات الامريكية للوفد الفلسطيني المفاوض على أن (الولايات المتحدة عارضت وتواصل معارضة النشاط الاستيطاني في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، والذي يبقى عقبة على طريق السلام). ان التزام الولايات المتحدة بتعهداتها يحملها مسؤولية العمل على الوقف الفوري للاستيطان وازالة المستوطنات القائمة كونها تشكل عقبة في طريق السلام الشامل والدائم، ان المجلس الثوري يرفض تصنيف المستوطنات الى (سياسية) و(أمنية).

٤- يرى المجلس الثوري ان تراجع الولايات المتحدة عن موقفها وتقديم ضمانات القروض "لاسرائيل" سوف يهدد مسيرة السلام.

٥- العمل على تجاوز الظروف القسرية والشروط المجحفة التي صاحبت اجواء انعقاد مؤتمر مدريد، والعمل على تصحيح التمثيل الفلسطيني بما يتلاءم مع قرارات المجلسين الوطني والمركزي، بحيث يكون شاملا لفلسطينيي الخارج والداخل بما فيه القدس في كلا مساري التفاوض الثنائي والمتعدد، والعمل على اعادة الحوار الفلسطيني - الامريكي، باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

٦- العمل على مشاركة الامم المتحدة، وأوروبا واليابان والصين بشكل أكثر فعالية الى جانب راعيي المؤتمر، بما يؤكد ويضمن الالتزام الكامل بالقرارات الاممية التي هي الاساس القانوني لعملية التسوية، ولتحقيق المزيد من الدعم للموقف الفلسطيني المستند على أسس الحق والعدالة والشرعية الدولية.

٧- توظيف طاقات حركتنا مع خطة منظمة التحرير الفلسطينية في اطار حملة اعلامية وسياسية وديبلوماسية على كافة الاصعدة والمجالات الدولية، لتوضيح مطالبنا الوطنية العادلة والاستفادة من المواقف المعلنة مسبقا من الدول الاسلامية والافريقية ودول عدم الانحياز والاصدقاء في العالم من قضيتنا.

٨- يؤكد المجلس دعمه للنضال العادل لشعب جنوب افريقيا وقواه المناضلة، ويدين المجلس المحاولات العنصرية الرامية الى اشعال الفتنة بين الجماهير الصديقة في جنوب افريقيا.

ثانيا: على الصعيد العربي:

١- التمسك بهدف السلام العادل والشامل وتنفيذ قراراي مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ والقرار ٤٢٥ بكامل عناصرها على جميع الجبهات الفلسطينية والسورية واللبنانية والاردنية، والانسحاب من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف.

٢- استمرار وتكثيف التنسيق الكامل وعلى اعلى المستويات بين الاطراف العربية المشاركة في المسيرة السلمية، وخاصة في الظروف التي تمر بها قضية امتنا العربية في منعطف مصيري يترتب على نتائجه مستقبلها وأمنها القومي، مما يتطلب اعادة التضامن العربي ورأب الصدع الذي تركته أزمة الخليج بما يخدم مصلحة القضية القومية المشتركة لأمتنا العربية والاسلامية.

٣- بذل الجهود لعقد قمة عربية لمواجهة الخطر الداهم الذي يهدد مصير ووجود الامة العربية وحريتها واستقلالها وأمنها وثرواتها ومستقبل وجودها في ظل التطورات العالمية المتسارعة.

٤- دعم التوجه العربي لتحويل الشرق الاوسط الى منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية، والزام دولة الكيان الصهيوني بذلك دوليا بوضع منشآتها النووية تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية.

٥- الاعتزاز بالعلاقات الخاصة المميزة التي تربط بين شعبنا الفلسطيني والشعب الاردني الشقيق، والتأكيد على تمسك المجلس الكامل بالقرارات التي صدرت عن المجلس الوطني في دوراته المتعاقبة حول العلاقة المستقبلية، على أساس كنفدرالي بين دولتي الاردن وفلسطين، وبالاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين.

٦- يؤكد المجلس الثوري رفضه القاطع لسياسة الغطرسة والتجويع والتهديد ضد شعب العراق الشقيق ويطالب برفع الحصار عنه ويعلن المجلس وقوفه بقوة وحزم الى جانب العراق الشقيق في تصديه لمحاولات المس بوحدة ترابه الوطني. كما يرفض المجلس الثوري السياسة العدوانية التي تمارس ضد الجماهيرية العربية الليبية وشعبها الشقيق المناضل، ويرفض الحصار الظالم المفروض على ليبيا وشعبها الصامد.

٧- يحيي المجلس موقف الدول المغربية وما تقدمه من دعم اخوي لشعبنا الفلسطيني ولقضيتنا في المجالات المختلفة السياسية والدبلوماسية والمعنوية، ويتوجه المجلس بتحية خاصة للرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، وللحكومة التونسية وللشعب التونسي الأصيل، عرفانا لما تقدمه تونس رئيسا وحكومة وشعبا من دعم ورعاية لحركتنا وثورتنا ومؤسسات منظمتنا ودولتنا، وما لهذه الرعاية الأخوية من تجسيد لمسيرة نضالنا على طريق اقامة دولتنا على الأرض الفلسطينية المحررة وعاصمتها القدس الشريف.

ثالثا: على الصعيد الفلسطيني:

١- التمسك الحازم بقواعد الوحدة الوطنية وبالمسيرة الديمقراطية التي تعززت عبر النضال المشترك ضد العدو الصهيوني من كل فصائل وقوى وفعاليات شعبنا الفلسطيني منذ الانطلاقة وعبر مراحل الثورة الشعبية الفلسطينية وحتى انتفاضتنا المباركة الجبارة ومقاومتنا العنيدة وجهادنا الصادق الأمين. ويرفض المجلس الثوري بحزم ويدين بشكل قاطع كل محاولات اللجوء الى الاساليب غير الديمقراطية واستخدام العنف لمحاولة تغيير الحقائق الوطنية. قال تعالى:

(وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ)

صدق الله العظيم

٢- يتوجه المجلس بالتحية والاكبار لشعبنا الصامد المكافح داخل الأرض المحتلة وللانتفاضة الجبارة التي تشكل في هذه المرحلة الصخرة الصلبة التي تتحطم عليها كل محاولات القفز عن الرقم الفلسطيني الصعب. ويؤكد المجلس أن الانتفاضة ستتصاعد وستستمر حتى يرتفع العلم الفلسطيني على أسوار ومآذن وكنائس القدس.

(إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَاهُ قَرِيبًا) صدق الله العظيم

كما يتوجه المجلس بتحية خاصة الى شعبنا الفلسطيني في لبنان على صموده وتضحياته ووفائه.

٣- ان الكفاح الثوري المسلح والمقاومة الصلبة والجهاد الصادق استراتيجية وليس تكتيكا وان حركتنا التي فجرت الثورة في الفاتح من يناير ١٩٦٥ تدرك أنها لن تصل الى الحقوق الوطنية لشعبنا الا باستمرار الجهاد والمقاومة والنضال. ان مقاومتنا وجهادنا الصادق الامين، يسير جنبا الى جنب مع نضالنا في معركة التفاوض، حتى يتحقق دحر الاحتلال والحرية والاستقلال الوطني.

٤- التحرك السريع لتنشيط العمل السياسي والجماهيري في كافة المناطق، التي يتواجد فيها شعبنا خارج الارض المحتلة، والعمل على توظيف طاقات جالياتنا الفلسطينية لدعم ثورتنا ومنظمتنا في كافة مجالات النضال والجهاد والانتفاضة المباركة بجانب دعم مسيرة التفاوض السياسي والدبلوماسي، حتى تشكل الحركة الجماعية لشعبنا الرافعة الفعالة لتدعيم نضالنا العادل.

٥- التحرك في كل الاتجاهات لتأمين الدعم الضروري لجماهير الانتفاضة ومتطلبات الحياة اليومية الصعبة، التي يعيشها شعبنا الصامد تحت الاحتلال والحامل على أكتافه عبء النضال القاسي المرير، رغم الحصار والقهر والبطش والتجويع، التي يواجهها شعبنا بايمانه العميق وارادته الصلبة وتضحياته الجسام.

٦- تأمين مصادر الدعم الضرورية لدعم صمود اسر الشهداء الابرار والاخوة الابطال الصامدين في معتقلات وسجون الاحتلال الصهيوني وعائلاتهم الصابرة المكافحة، وتوفير سبل الحياة الكريمة لابناء شعبنا الذين يتصدون لجيش الاحتلال ولعصابات المستوطنين المسلحين.

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٧﴾ ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ)

صدق الله العظيم

جنوب افريقيا... الى أين؟

■ يبدو ان رياح التغيير في العالم، التي حملت الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا على اجراء اصلاحات سياسية تمهد الطريق امام اجراء تسوية تاريخية بين الحكومة العنصرية والمؤتمر الوطني الافريقي، لم تكف لاعطاء دفعة حقيقية لهذه التسوية. لذا، أدركت زعامة المؤتمر الوطني الافريقي أن العودة الى الكفاح الجماهيري هو الطريق الأصوب لاجبار العنصريين وحكومتهم على الاستجابة لمطالب الاكثرية السوداء. وكان الزعيم الوطني الافريقي نلسون مانديلا قد حذر، أثناء استفتاء ٨ أذار/ مارس ١٩٩٢، الذي أعطى دفعة للاصلاحات السياسية، ان اية محاولة لاعادة نظام التمييز العنصري ستعني اشعال حرب اهلية، وأضاف (أن قوى السلام داخل البلاد وخارجها تملك من القوة ما يمكنها من منع عودة الطغيان). واذا كنا في نشرة (فتح)، العدد السادس من هذه السنة، قد قلنا بأن العنصريين البيض لن يضعوا رقابهم بين الاغلبية السوداء، فان مجزرة أواسط شهر حزيران/ يونيو الماضي جاءت لتؤكد ما توقعناه.

فبالرغم من المؤشرات الايجابية التي ظهرت اثر انعقاد الجولة الأولى من مؤتمر (من أجل جنوب افريقيا ديمقراطية) في أواخر السنة الماضية، بين حكومة بريتوريا وحركات التحرير في جنوب افريقيا (تسعة عشر تنظيما وحزبا سياسيا)، فان مباحثات الجولة الثانية التي بدأت يوم ١٥ أيار/ مايو الماضي، قد تعثرت لاسباب عديدة أهمها:

- عدم اعتراف المؤتمر الوطني الافريقي وحركات التحرير الاخرى بالبرلمان والدستور الحالي، ورفض ديكليرك اجراء اية تعديلات دستورية لحين تشكيل جمعية تأسيسية تقوم بفرض الدستور الجديد.

- كما اختلف الطرفان حول طول الفترة الانتقالية لحين اجراء انتخابات عامة، ففي حين يرى الزعيم نلسون مانديلا أن تكون الفترة الانتقالية قصيرة وان تجري انتخابات عامة في اقرب وقت، فان ديكليرك يرى ان تطول الفترة الانتقالية حتى تغيب روح الكفاح لدى الاغلبية السوداء، وحتى يخبو نجم المؤتمر الوطني الافريقي وزعيمه مانديلا. وبعد عدة مناورات، تم التوصل الى عدة مراحل تبدأ بتشكيل الحكومة الانتقالية هذا العام وتنتهي بانتخابات عامة عام ١٩٩٥.

- وحفاظا على حقوق الأقلية البيضاء، قدم ديكليرك اقتراحا بأن يكون البرلمان مكونا من مجلسين بدلا من واحد، الاول (مجلس النواب) يكون على اساس الكثافة السكانية، والثاني (مجلس الشيوخ) يكون على اساس

المجموعات العرقية، مما يعطي حق فيتو للاقلية البيضاء، وهو ما اعترض عليه المؤتمر الوطني الافريقي.

وبعد عدة جلسات من المفاوضات بين الطرفين توصلا الى الآتي: أن يتم تأجيل مناقشة الدستور النهائي الى فترة قادمة ويتم التركيز على الحكومة الانتقالية ووضع دستور مرحلي. وان يتم تأجيل مناقشة اقامة مجلس الشيوخ، مع ضمان حقوق الأقليات عن طريق التمثيل الاقليمي. واستمرت المفاوضات بين الطرفين الى أن أعلن المؤتمر الوطني الافريقي انسحابه من المفاوضات في شهر حزيران/ يونيو الماضي، اثر مجزرة راح ضحيتها ما لايقل عن ٤٦ من السود في مستوطنة بويبا تونغ جنوب جوهانسبورغ. حيث هدد المؤتمر الوطني الافريقي بالعودة الى ضغط الشارع، وصرح أحد قادة المؤتمر بأن (لاشيء سيكون كما كان عليه سابقا) في جنوب افريقيا، كما اتهم المؤتمر رئيس جنوب افريقيا ديكليرك بانه مسؤول شخصيا عن المذبحة، واستبعد الزعيم نلسون مانيلا اي استئناف للمفاوضات مع الحكومة العنصرية مالم تلب بعض المطالب: وقف حملات الرعب ضد المواطنين السود، وانشاء لجنة للتحقيق في المجزرة، والافراج عن جميع السجناء السياسيين. ومن جهة أخرى، طلب المؤتمر الوطني الافريقي انعقاد جلسة لمجلس الأمن الدولي للنظر في أوضاع جنوب افريقيا بعد المجزرة، واتهم المؤتمر الحكومة العنصرية بالتواطؤ مع عناصر من حركة (زولو اينكاتا) اليمينية المحافظة في ارتكاب المجزرة. وفي مجمل أعمال العنف التي تجتاح مستوطنات السود. وللعلم فان حركة (زولو اينكاتا) هي امتداد لنظام بريتوريا، حيث تمول الحكومة انشطتها وتسلح أعضاءها وتدربهم. ومن جهته، أعلن (مؤتمر نقابات جنوب افريقيا) أنه سيمضي في حملة الضغوطات الجماهيرية من خلال الاعتصام في مراكز الشرطة والمؤسسات الحكومية ومكاتب الاذاعة الرسمية.

وفي كلمته في الاجتماع الطارىء لمجلس الامن، أعلن الزعيم نيلسون مانديلا أن المحادثات مع حكومة الاقلية البيضاء لا يمكن أن تستانف الا في مناخ من السلام. واتهم الحكومة باتباع (استراتيجية ارهاب الدولة) ضد الحركات الديمقراطية، وطالب بحضور أكبر لمراقبي الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد الاقليمي، وافق مؤتمر القمة الثامنة والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية، الذي انعقد في داكار في أواخر شهر حزيران / يونيو، على قرار يدين العنف الذي تعرض له سكان مستوطنة بويبا تونغ ومدن سوداء أخرى، ويأخذ على حكومة بريتوريا عدم نجاحها في اتخاذ التدابير الفاعلة من اجل وضع حد للعنف. بينما قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية مارغريت تاتوايلر (بحثنا مع حكومة جنوب افريقيا ضرورة مثول منفذي هذه الجرائم الفظيعة أمام المحكمة).

ولم تكن تصريحات قادة المؤتمر الوطني الافريقي لمجرد الاستهلاك المحلي المؤقت، خاصة وان قواعد المؤتمر مازالت متحفزة للنضال وللضغط على قياداتها، لذلك دعوا، مع حلفائهم الشيوعيين ونقابات العمال، الى اضراب عام ومظاهرات جماهيرية بهدف التعجيل باستقالة ديكليرك وتشكيل حكومة مؤقتة غير عنصرية تتولى قيادة البلاد صوب الديمقراطية. وبالفعل، فان ٩٠٪ من القوة العاملة، أي حوالي أربعة ملايين مواطن، شاركت في اضراب يومي ٣و٤ من هذا الشهر، اضافة الى أن ملايين الطلبة قاطعوا الدراسة. وقد وقعت مجزرة دموية أخرى أودت بحياة ٢٦ شخصا، وذلك حين قامت شرطة النظام العنصري باطلاق النار على حشد من العمال المضربين. وبعد نهاية الاضراب العام ليومي الاثنين والثلاثاء استمرت حملة العمل الجماهيري في مظاهرات حاشدة، خاصة أمام مباني اتحاد العمل، حيث قال الزعيم مانديلا موجها كلامه الى ديكليرك:(اننا لم نات الى هنا ليبدي كل منا اعجابه بالآخر. اننا هنا لنسير بجنوب افريقيا على الطريق الى السلام والديمقراطية)، وقال أيضا:(ان تشكيل حكومة وحدة وطنية خطوة حاسمة وضرورية).

وكانت منظمة المؤتمر الوطني الافريقي قد أعلنت انها ستضع الأقلية الحاكمة وجها لوجه أمام مطالب السود، وأنها ستجعل آلاف السود يتدفقون على قلب المدن الرئيسية.

وفي الوقت الذي أعلن فيه قادة المؤتمر عن ثقتهم بـ(أن التحرك الجماهيري سيقودنا الى النصر)، وأن الضغط سيؤدي الى مفاوضات أكثر عدلا. فان منظمات سوداء متطرفة(مؤتمر عموم الأفارقة) عارضت حملة الاحتجاجات، وقالت أن الهدف الوحيد منها احياء المحادثات مع الأقلية البيضاء بدلا من العمل على اطاحة الحكومة. بينما دعت حركة (زولو اينكاتا) الى مقاطعة الاحتجاجات بكل مظاهرها فقد اتهم رئيس حركة (زولو اينكاتا) الزعيم مانديلا بانه (يخلق مناخا متفجرا في البلاد)، وبكونه (يرفض كل حلول السلام مالم تضمن لمنظمته السيطرة التامة على الحكم بجنوب افريقيا)، وأكد على ضرورة جلوس مانديلا على طاولة المفاوضات بعقل مفتوح ورغبة حقيقية في السلام.

كما أن ما يسمى بـ(لجنة المنفيين العائدين الى جنوب افريقيا) المخترقة من قبل النظام العنصري، والتي ارسلت ٢٠٠ من عناصرها لمتابعة تدريب عسكري في "اسرائيل" هددت باغتيال مسؤولي المؤتمر الوطني الافريقي الذين - حسب زعم اللجنة- شاركوا في عمليات التعذيب التي تعرضوا لها عندما كانوا محتجزين في معسكرات للاعتقال تابعة للمؤتمر خارج جنوب افريقيا.

أما الحكومة العنصرية فقد اعلنت انها تدرس اقتراحات، قدمها قاض يحقق في اعمال العنف في مستوطنات السود، تتضمن اصدار عفو عام واجراء تحقيق كامل يشمل قوات الأمن وتنظيمات للثوار السود. وجاءت اقتراحات القاضي عقب قرار الامم المتحدة بارسال بعثة مراقبين أمميين لاجراء تحقيق في أعمال العنف والتي قتل فيها ١٢ الف شخص منذ عام ١٩٨٤.

كما أن ديكليرك كان قد استبق محادثات مجلس الأمن الدولي بحل ثلاث وحدات معروفة بقمع السود، وبعد الاضراب العام أكد أنه لا خيار سوى العودة الى المفاوضات، وعندما سئل عن العلاقات بين حكومته والمؤتمر الوطني الافريقي قال: (لا أعتقد ان الثقة قد انهارت بشكل تام).

لقد أنعش العمل الجماهيري الضاغط الآمال في التعجيل باستئناف المفاوضات على اسس جديدة تضمن اصلاحا سياسيا حقيقيا في جنوب افريقيا. ولكن الحكومة العنصرية تحاول أن تلتف على مطالب الاصلاح الجذري، وفي هذا الاطار جاء العفو العام واطلاق سراح ٤٠٠ من المعتقلين السود، ولكن المؤتمر الوطني الافريقي أعلن رفضه للاجراء، خاصة وانه يشمل رجال الشرطة الذين اعتقلوا بسبب ادانتهم بالقيام بأعمال عنف ضد المتظاهرين.

واذا كنا نهتم بتطور الأوضاع في جنوب افريقيا من زاوية النضال الوطني للمضطهدين السود، فان أغلبية دول العالم تنظر الى المسألة من زاوية مصالحها اذ تعد جنوب افريقيا بمثابة دينامو المنطقة، الذي يحرك عربة افريقيا الجنوبية من الناحية الاقتصادية، وذلك للأسباب الآتية:

- التفوق الصناعي والتكنولوجي الذي تحظى به عن بقية دول القارة الافريقية.
- تتحكم جنوب افريقيا في النقل والمواصلات للدول المغلقة لافريقيا الجنوبية، خاصة موانئها.
- تعتبر امتدادا للغرب الاستعماري في القارة الافريقية، فهي شريك استراتيجي هام لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.
- تتمتع بموارد طبيعية لها أهميتها في الصناعة: اليورانيوم والماس.. الخ.

ومن المتوقع أن تتحدد التطورات في جنوب افريقيا تبعا لمدى استجابة الحكومة العنصرية لمطالب حركة التحرر الوطني للسود، وخاصة وقف الارهاب ضد المواطنين السود وانشاء لجنة نزيهة للتحقيق في المجازر التي قامت بها قوات النظام العنصري.

ان كفاح شعب جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي يقدم دروسا ثمينة لكل المناضلين من اجل الحرية والاستقلال: بأن قوى الأعداء تعمل دائما على اختراق صفوف الوطنيين ضمن مقولة (فرق تسد)، وبأن الكفاح المتواصل هو الذي يجبر الأعداء على التعاطي الجدي مع حق الشعوب في تقرير مصيرها، ويفسح في المجال لمساومات وحلول وسط مؤقتة، تتجاوب مع الارادة الدولية، وتحفظ الحقوق التاريخية للشعوب ■

السلام الذي تسعى له حكومة رابين

■ قبل فترة قصيرة، تحدث اسحق رابين، رئيس حكومة الكيان الصهيوني، عن نيته انهاء المفاوضات حول تطبيق الحكم الذاتي للفلسطينيين خلال ستة أو تسعة أشهر. ومع ذلك فان تصريحات لاحقة لرابين، قد أبرزت اعتراضات واضحة بخصوص جوهر الحكم الذاتي المقترح ومضمونه، بحيث وحسب مصادر صهيونية، فان حكومة الكيان الصهيوني، تنوي التقدم بمنحى جديد للحكم الذاتي للفلسطينيين، لا يشكل ذلك الحكم الذاتي ممرا لاقامة دولة فلسطينية، وان يكون طريقا، الى تسوية دائمة، لا تكون اجزاء عديدة من الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت أية سيادة عربية. وعلى الرغم من أن هذا المنحى سيكون أوسع نطاقا مما عرضته حكومة الليكود السابقة، الا أن رابين يرفض طلبا فلسطينيا باجراء انتخابات مجلس تشريعي للحكم الذاتي، وانه يشترط لاجراء الانتخابات، تقدم المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، وبعد الاتفاق على أسس الحكم الذاتي، وأسس الانتخابات، التي ستكون حسب رأي رابين، مجلس اداري فقط، طبقا لما نصت عليه اتفاقات كامب ديفيد.

وفيما يجتمع رؤساء فرق المفاوضات الصهيونية مع الأطراف السورية واللبنانية والأردنية والفلسطينية لاقرار مقترحات جديدة، بموجب توجيهات رئيس الحكومة، فان ابقاء تركيبة الوفود الصهيونية على حالها كما كانت في الجولات السابقة، باستثناء استبدال البرفسور ايتمار بينوفتش بيوسف بن اهرون الذي ترأس الوفد المفاوض مع سوريا، يشير الى جانب غضب حلفاء رابين في الحكومة الصهيونية عدة تساؤلات عن صدق التوجه الصهيوني، وحقيقة تحركاته وتصريحاته. وحسب مصادر صهيونية، فان استمرار هذه التركيبة، يبشر في استمرار سياسة سابقة كانت في عهد حكومة الليكود.

وتستند حكومة الكيان الصهيوني في تحركاتها السلمية، الى أن جميع الادارات الامريكية السابقة دون استثناء، كانت تمتلك مشاريع سلمية، وقد باءت جميعها الى الفشل. وفي هذا المجال كان مشروع روجرز ومشروع ريغان ومشروع شولتز. والآن مشروع بيكر الذي يهدف الى تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وأن الادارة الامريكية برئاسة جورج بوش، والتي تحاول جاهدة دفع عملية السلام، قد حققت لنفسها انجازا، ولكن هذا الانجاز ظل مقتصرا على المجال الاداري، ولم يحقق أي تقدم في المجال الجوهري.

وفي الوقت الذي يتحدث فيه الامريكيون عن فتح صفحة جديدة في العلاقات الامريكية الصهيونية، ونسيان ما شاب تلك العلاقات خلال فترة حكم الليكود، وخاصة في العامين الأخيرين اللذين كان فيهما شامير رئيسا لحكومة الكيان الصهيوني. وتشير التصريحات والآراء المتعددة الى ان الكيان الصهيوني لم يكن يتمتع في اية فترة سابقة بذات المكانة التي يتمتع بها الآن، فان حكومة الكيان الصهيوني، تسعى الى الحصول على تعهد أمريكي بتقديم ضمانات مالية للقروض التي يطلبها هذا الكيان لتوطين المهاجرين الصهاينة الجدد في فلسطين المحتلة، ولتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في هذا الكيان، وذلك بعد أن وصلت نسبة البطالة الى ٦ر١١٪ في العمالة الصهيونية،

وهي ترتفع الى ٤٠٪ في أوساط المهاجرين الصهاينة القادمين من روسيا.

كما أنها تسعى للاتفاق مع الولايات المتحدة على صيغة تكفل منح الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حكما ذاتيا محدودا لا يتعارض مع الاستراتيجية الأمنية للكيان الصهيوني، والتأكيد على معارضة أية خطوة تؤدي الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضرورة استبعاد القدس عن العملية الجارية الآن، مع بقاء شؤون الأمن في يد الكيان الصهيوني، واستمرار سيطرتها مع المستوطنات الصهيونية، والتي تشكل ٥١٪ من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتطالب حكومة الكيان الصهيوني، بأن تتعهد الولايات المتحدة الامريكية بعدم تجديد الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وترى الأوساط الصهيونية، في رد بيكر بالاشارة الى حقيقة عدم وجود اية اتصالات حاليا بين واشنطن والمنظمة، عدم وجود نوايا للخروج عن هذا الفهم.

وتكاد جميع الخطوات التي أعلنتها حكومة الكيان الصهيوني بعد توليها الحكم، والتي تمثلت في موقفها الغامض وغير الواضح من المستوطنات الصهيونية، وابداء الحكومة الصهيونية لموافقتها على اعطاء دور هام في محادثات السلام للمجموعة الأوروبية والأمم المتحدة، واظهار حرصها على الاسراع في ميدان التفاوض، والعمل على ازالة العقبات أمامها، تدخل في اطار اظهار الكيان الصهيوني بمظهر الحريص على السلام، في محاولة لتحسين مواقف الكيان الصهيوني أمام الرأي العام العالمي.

ويدخل في هذا المجال حرص حكومة الكيان الصهيوني على تشجيع الدول العربية على اجراء محادثات مباشرة، في وقت يبرزون فيه وجود تحول ايجابي في الموقف العربي الذي يرى ضرورة المصالحة مع الكيان الصهيوني. ولذلك فانه يطالب العرب بتقديم رسائل سلام لكي يتم تحويل المأزق الحالي، الذي تصنعه مناورات الكيان الصهيوني، الى افتتاح يؤدي الى مفاوضات مباشرة بين العرب والكيان الصهيوني.

وفي ظل تنسيق صهيوني أمريكي ممتاز، فانه من الصعب جدا على العرب اللعب على وهم الخلاف بينهما، حيث اصبح واضحا أن الولايات المتحدة تهدف من وراء اتفاقها مع حكومة الكيان الصهيوني، خدمة أغراض الحملة الانتخابية لاعادة انتخابات بوش لفترة رئاسة ثانية. ولذلك فان المرجح أن لا تمارس الولايات المتحدة أي ضغط على الكيان الصهيوني، وانما قد توجه الضغط على الأطراف العربية، لكي تلين من مواقفها.

ان ما يظهر على سطح الاحداث، يبرز سعي حكومة الكيان الصهيوني، على السير تحت مظلة سلام، يصل بها الى أهدافها، والتي تبدو في ظل حكومة رابين، ملونة بألوان مثيرة. الا أنها لن تستطيع اخفاء التحركات العلنية للصهاينة في الأرض المحتلة، وآخرها النشاطات العدوانية التي قام بها المستوطنون الصهاينة في القدس، وتحت حراسة من قوات الشرطة الصهيونية وقوات حرس الحدود.. واقامة الوحدات السكنية الاستيطانية الجديدة. والتي وصفها دادي تسوكر عضو الكنيست الصهيوني بأنها استمرار لأعمال حكومة الليكود، كما جعلت ارئيل شارون وزير الاسكان الصهيوني السابق، وهو يتجول بين تلك المستوطنات الصهيونية، يدرك أن البناء في المستوطنات مستمر.

وهذا ما يحمل على القول بان الحكومة الصهيونية تخفي في اعلانها واظهارها سعيها الى السلام، اعمالا تؤكد بطلان ادعاءاتها. وما يجري الآن لن يكون أكثر من محاولة لاقناع العرب، بتبني مواقف اكثر اعتدالا واقترابا من وجهة نظر الكيان الصهيوني. وفي كل التوقعات، فان حكومة الكيان الصهيوني لن توقع على اتفاقية للانسحاب الى حدود عام ١٩٦٧، واقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

ولعل هذا ما أبرز اعتقاد هنري كيسنجر، كما جاء في مقال له نشر في عدد من الصحف الامريكية الرئيسية مؤخرا، فان الفلسطينيين والكيان الصهيوني لا يستطيعون تقرير الحدود النهائية أو الاتفاق على مستقبل القدس، كما أن الكيان الصهيوني ليس مستعدا لقبول دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، ولا يستطيع الفلسطينيون اجراء تسوية نهائية في غياب دولة ذات سيادة كاملة. ولذلك، فانه اذا لم يكن ممكنا اقامة سلام رسمي، فان هناك امكانية لايجاد تعايش سلمي تسوده الحكمة على كلا الجانبين ■

قضية فلسطين ليست ورقة انتخابية

■ لدى الحساب الدقيق بعيدا عن الاعلام والدعاية والمبالغات، او التركيز على الظواهر دون الجوهر. ما من ادارة امريكية قدمت للكيان الصهيوني كما قدمت ادارة السيد بوش، وفي مجمل الحساب فقد قدمت هذه الادارة للكيان الصهيوني:

أولا: ضرب القوة العسكرية الردعية وهي قوة العراق، وبالتالي اضعاف العرب عسكريا.

ثانيا: الهجرة اليهودية المكثفة بدءا من الاتحاد السوفياتي سابقا مرورا بدول ما كان يسمى المنظومة الاشتراكية وصولا الى الفلاشا، سواء بفرض موضوعة الهجرة على مباحثات الوضع الدولي، او بخلق مقوماتها المختلفة.

ثالثا: فك العزلة عن الكيان الصهيوني، واقامة علاقات الدبلوماسية مع اطراف العالم.

رابعا: فرضت على العرب والفلسطينيين أن يحضروا الى مائدة المفاوضات، وان يسيروا في طريق الاعتراف بهذا الكيان وتحويله الى كيان طبيعي ودولة متنفذة من دول المنطقة.

خامسا: اسقطت قرار الامم المتحدة الذي اعتبر الحركة الصهيونية حركة عنصرية.

أما من حيث ظاهر الامر فقد حاول السيد بوش ومعه وزير خارجيته السيد بيكر خداع الجانب العربي واظهار ادارته بمظهر المنصف، أو غير المنحاز، أو الراغب في ايجاد الحلول.

وفي حقيقة الأمر فان التحرك الامريكي ليس معنيا بالحل بقدر ما هو معني بهدفين اساسيين الاول: وهو الترتيبات الاقليمية لاستثمار نتائج حرب الولايات المتحدة مع العراق والحرب الباردة، والثاني: وهو الحفاظ على قوة وأمن وتفوق الكيان الصهيوني.

وفي نطاق هذين الهدفين فان الولايات المتحدة تتحرك وعلى قاعدة اعطاء اقل ما يمكن اعطاؤه دون المساس بهذين الهدفين بل بما يساعد على تأمينهما.

ومن ضمن مناورات الخداع بدأت الادارة تغذي المقولة ان الولايات المتحدة من أجل رسوخ نظامها العالمي تريد استقرار الشرق الاوسط. وهي في الحقيقة تميز بين نوعين من الصراعات في الشرق الأوسط:

الأول: وهو الصراعات التي يمكن ان تصبح قابلة للاستغلال لزعزعة نفوذها وقبضتها في ظروف عالمية ما.

الثاني: وهو الصراعات التي يمكن أن تساعدها في استمرار نفوذها وسيطرتها وفي استمرار اضعاف اية مقاومة لها.

ان الولايات المتحدة تريد تغيير طابع الصراعات في الشرق الاوسط بحيث تتلاشى الاول، وتغذي الثاني

من أجل استنزاف، وانهاك المنطقة، والسيطرة عليها.

المهم ان مناورة الخداع هذه تواصلت حتى دخلت في طور زرع فكرة ان سقوط السيد بوش سيفقد العرب فرصتهم كما سيفقدهم ادارة صديقة جادة، وبلغ الامر حد المجاهرة بضرورة مساعدة السيد بوش. بل وان المساعدة المطلوبة هي مرونة عربية وفلسطينية ليتمكن السيد بوش من تحقيق انجاز يساعده انتخابيا.

وهكذا تصل هذه المقولة الى تحويل قضية فلسطين الى ورقة انتخابية في معركة السيد بوش، ويصبح الشعب الفلسطيني مادة للتضحية على مذبح الانتخابات الامريكية.

وكل ذلك في وقت لا تتردد فيه الولايات المتحدة عن اتخاذ الاجراءات الفعلية ضد الطرف العربي والفلسطيني.

ان مثال صفقة ضمانات القروض التي قدمتها لرابين دون وقف الاستيطان الشامل هي المثال الحي على ذلك.

لقد قدمت الولايات المتحدة لرابين عدة أمور. اولها ضمانات القروض كاملة، وثانيا امكانيات تسلح جديدة وتعهدت ثالثا، بالعمل على خطوات جزئية صغيرة في الحل الانتقالي الفلسطيني، وبالتالي استبعاد الترابط والشمولية بين المراحل على الجانب الفلسطيني. اي انها اعتمدت فهم الكيان الصهيوني للمرحلة الانتقالية اعتمادا كاملا بغض النظر عن اعلان الخلاف حول تصورات الحكم الذاتي.

وبعد كل ذلك عاد رابين ليقلل من قيمة وقف العمل لبناء بعض المستوطنات، واكد الاستمرار ببناء احدى عشر الف وحدة سكنية من المستوطنات في الاراضي المحتلة.

ان كل هذا يلقي بظلال من الاسئلة على حقيقة الصفقة بين بوش ورابين. اضافة الى أنه يلقي بظلال من الاسئلة على حقيقة موقف كل منهما من تحرك السلام.

وفي هذا الصدد، فما من شك ان تقديم ضمانات القروض بالعشرة مليارات دولار لرابين، هي محك لموقف السيد بوش.

والاكثر من ذلك فثمة محكات اخرى صامتة او جارية. فالعمل على ايجاد الشرخ الفلسطيني. بل وحالة من الصراع الفلسطيني ـ الفلسطيني، وكذلك اتباع منهج ايجاد شرخ فلسطيني عربي لا يدل على اي نوايا طيبة تجاه الشعب الفلسطيني، واتجاه الحالة الفلسطينية.

ان هذا العمل يعني ان حقيقة المرسوم امريكيا هو العمل لانهاء الحالة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية حتى بدون كرامة وبشكل مهين.

لابد أن نعي بدقة ان هذه محكات حقيقية تكشف المواقف الحقيقية، كما تكشف حقيقة المواقف.

ان الولايات المتحدة تعمل من أجل مزيد من اضعاف مواقع منظمة التحرير الفلسطينية وانهاء حالة الفصائلية، وهي حالة المقاومة المسلحة من منظمة التحرير الفلسطينية، تمهيدا لازالة منظمة التحرير الفلسطينية.

وبالتأكيد فان انهاء الحالة الفصائلية يبدأ أول ما يبدأ، بضرب حركتنا (فتح) سواءا عن طريق تجفيفها، او عن طريق دوامات من الصراع الاستنزافي الذي لا طائل منه، ولا نتيجة سوى حالة الصراع التدميرية.

في مقابل كل هذه الحسابات، والعوامل الدقيقة والمواقف الحقيقية، أصبح مطلوبا لدى البعض تقديم المبادرات والمرونة التي تعني تنازلات جديدة ليتمكن السيد بوش من احراز نقطة انتخابية، وكأن قضية فلسطين ورقة انتخابية.

لقد عقدت الادارة الامريكية العزم على احراز نقطة ما، قبل الانتخابات الامريكية، ويشكل هذا العزم اضافة الى انه نتاج لمعركة البرنامج الامريكي جزءا من المصلحة الخاصة للسيد بوش. لذلك فان الضغط الامريكي والاستدراج الامريكي سوف يبلغان مداهما الاقصى. والمهم ارادتنا، وارادة شعبنا، فشعبنا ليس سلعة في سوق مزاد الانتخابات الامريكية ■

حق تقرير المصير للشعوب ومحاولات حرمان الشعب الفلسطيني منه

(١)

■ كان الامريكيون أول من رفع شعار (حق تقرير المصير) للامم والشعوب وكان شعارهم الرئيسي ابان ثورتهم عام ١٧٧٦، وقد ظهر هذا الشعار فيما بعد كهدف رئيسي ومبدأ اساسي من مبادىء الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، والثورة البلشفية عام ١٩١٧، وأصبح المبدأ الاساسي الذي ترفعه الشعوب والامم للتخلص من سيطرة امبراطوريات القرون الوسطى، وهيمنة الامراء والنبلاء ورجال الكنيسة، وهيمنة القوى الاجنبية والاستعمارية.

كان الامريكيون وبعد الحصول على استقلالهم، وطوال القرن الماضي والنصف الاول من هذا القرن من بين اكثر الدول التي ترفع هذا الشعار وتدافع عنه وتعتبره المبدأ الاساسي والحق القانوني للامم والشعوب، وقد أكد السيد توماس جيفرسن، وزير الخارجية الامريكي في عام ١٨٩٢ حق الامم في تقرير مصيرها، حيث قال: (من المؤكد اننا لا نستطيع ان ننكر على اي امة ذلك الحق الذي تأسست عليه أمتنا، وهو ان لكل أمة الحق في ان تحكم نفسها وفقا للشكل الذي ترتأيه وفي تغيير هذا الشكل متى ارادت)، وأكده كذلك الرئيس الامريكي ولسون في عام ١٩١٩ عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى وذلك ضمن النقاط الاربعة عشر التي قدمها لتكون اساس معاهدة الصلح بعد الحرب، وقد تم اقراره. كما اكده الرئيس ولسون في رسالته للكونغرس الامريكي في فبراير سنة ١٩١٨ حيث اكد (ان المطامح القومية يجب ان تحترم، والشعوب الآن لن تحكم الا بارادتها. ان تقرير المصير ليس مجرد تعبير، بل هو مبدأ ضروري للعمل ولا يجوز للسياسيين تجاهله دوننا خطر).

بعد الحرب العالمية الثانية واثر تشكيل الامم المتحدة، توسع مفهوم حق تقرير المصير وحددت مفاهيمه واسسه وقوانينه ليصبح حقا جماعيا وعاما في آن واحد، فهو حق دولي جماعي بمعنى انه مقرر للشعوب دون ان يتناول عناصر تلك الشعوب، وهو حق دولي عام من حيث أنه مقرر لمصلحة جميع الشعوب دون ان يقتصر على مجموعة منها دون الاخرى، اي الشعوب التي احرزت استقلالها وكونت دولها، والشعوب التي لازالت مستعمرة وفقا للمعنى السياسي والقانوني لتعبير كلمة (شعب) كما تحدد في عصبة الامم وميثاق الامم المتحدة. وقد توسع مفهوم هذا الحق، وكأحد الحقوق الاساسية للانسان من ناحية، وحق اقتصادي من ناحية أخرى، حيث أضافت اليه دلالة جديدة، تناولت سيادة الشعوب على ثرواتها ومواردها الطبيعية والاقتصادية، وحقها في اختيار الانظمة الاقتصادية والاجتماعية التي تلائمها.

ونظرا لاهمية هذا الحق في تأسيس منظمة الامم المتحدة، فقد اورد ميثاقها التأسيسي وفي مادته الاولى (ان من اهداف الامم المتحدة انماء العلاقات الودية بين الامم على اساس احترام المبدأ الذي يقتضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبحقها في تقرير المصير) وفي

المادة رقم ٥٥ من ميثاقها ورد: (رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضرورية لقيام علاقات سلمية وودية بين الامم على اساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبحقها في تقرير مصيرها).

وخلال التطبيق العملي لحق تقرير المصير للامم والشعوب وخاصة في مرحلة تصفية الاستعمار، تبين ان حالة انكار حق تقرير المصير تتمثل في:

١) وجود مجموعات من السكان يربطها وجود مشترك في اقليم ما.

٢) خضوع هذه المجموعات لسيطرة قوى اجنبية عليها، سواء كانت هذه القوى مجرد قوة عسكرية تابعة لدولة اخرى، او قوة اجنبية استيطانية تقيم على نفس الاقليم الى جانب سكانه الاصليين.

٣) حرمان هذه المجموعات السكانية صاحبة الاقليم من حقها في ممارسة سيادتها على الاقليم.

وقد أكدت تطبيقات حق تقرير المصير للشعوب، بانه يختلف عن حق الشعب في الحرية السياسية، لان حق تقرير المصير لا يهدف بالضرورة الى قيام نظام ديمقراطي صحيح، بل يهدف اساسا للتحرر من التدخل الاجنبي، اما الحرية السياسية فتأتي بعد تقرير المصير، وهي من خيارات الشعب المعني في اختيار نظامه السياسي والاجتماعي بشكل يلزم الشعوب الاخرى بالامتناع عن اي تدخل بشؤونه. فحق الشعب في تقرير مصيره يجب ان لا يكون محل المبادلة او التنازل بغير ارادته، فيحق له الانفصال عن الدولة التي يتبعها او الاندماج في دولة او مجموعة دول اخرى، او تكوين دولة مستقلة، وهذا الحق يحميه القانون الدولي، وهو مقرر للشعوب التي لازالت تعاني من سيطرة خارجية او احتلال اجنبي او تسلط دولة او مجموعة من الدول عليها. وقد حقق هذا المبدأ وهذا الحق غير القابل للتصرف، الاستقلال والسيادة لكثير من الشعوب التي كانت تعاني من الاستعمار الاجنبي في العقود السابقة، ولازال ساري المفعول حتى ايامنا هذه، حيث تمتعت كثير من الشعوب بالاستقلال والسيادة والانفصال في دولة مستقلة عن دول او قوى متسلطة عليها. وقد ظهرت منذ بداية التسعينات اكثر من خمسة عشر دولة جديدة تم الاعتراف بها رسميا في الامم المتحدة.

وفي العديد من قراراتها اللاحقة بعد تأسيسها، أكدت الامم المتحدة على الاجراءات العملية والواضحة حول كيفية الوصول والممارسة العملية للشعوب في تقرير مصيرها. فقد جاء في أحد قرارات الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٥٢: (تعتبر الامم المتحدة، حق تقرير المصير شرطا ضروريا للتمتع الكامل بالحقوق الاساسية، وانها مسؤولة عن ادارة المناطق والاقاليم التي لم تبلغ شعوبها بعد درجة كاملة من الحكم الذاتي او الاستقلال) وفي قرارها رقم ١٥١٤ لعام ١٩٦٠ أكدت الجمعية العامة للامم المتحدة (بأنها السلطة الوحيدة صاحبة الحق في تقرير ما اذا كان الشعب الاقليمي المعني غير المستقل، قد بلغ او لم يبلغ بعد المرحلة التي تؤهله لممارسة حقه في تقرير المصير). وفي قرارها رقم ٢٦٤٩ لعام ١٩٧١، أكدت (ان حق تقرير المصير تكون ممارسته عبر الوسائل الودية والديمقراطية، والاستفتاء أهمها باشراف الامم المتحدة، وفي حال رفضه من قبل السلطة المحتلة او المستعمرة، فان لهذه الشعوب الحق ان تلجأ الى كافة وسائل المقاومة، ومنها العنف والقوة المسلحة، من أجل تأكيد حقها في تقرير مصيرها، وعلى المجتمع الدولي ان يقدم كافة وسائل الدعم لها).

الشعب الفلسطيني وحق تقرير المصير

بناء لنصوص وأحكام ميثاق الامم المتحدة، فان كلمة شعب تعني مجموعة من الافراد الذين يقطنون اقليما محددا اي سكان الدول المستقلة، او سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية او سكان المستعمرات. وبناء عليه، فقد اصدرت الجمعية العامة في العام ١٩٧٠ قرارها رقم ٢٦٧٢ وقد جاء في القسم (ج) منه:

١) تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير وفقا لميثاق الامم المتحدة.

٢) تعلن ان الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين الثابتة هو عنصر اساسي ولا غنى عنه في اقامة سلم عادل

ودائم في الشرق الاوسط.

وفي الدورة ذاتها وبقرارها رقم ٢٦٤٩ (اكدت الجمعية العامة ادانتها للحكومات التي تنكر حق تقرير المصير للشعوب والتي اعترفت بانها أهل له وخاصة شعب فلسطين وجنوب افريقيا).

وفي هذا المجال، لابد من الاشارة، الى ان المادة الاولى من الاتفاقيتين المتعلقتين بحقوق الانسان والتي اوصت الجمعية العامة للامم المتحدة بابرامها عام ١٩٦٦ واللتين وافقت عليهما كافة الدول الاعضاء، نصتا على:

١) لجميع الشعوب حق تقرير المصير، وطبقا لهذا الحق تقرر الشعوب وضعها السياسي بحرية وتعمل بحرية على تحقيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

٢) لجميع الشعوب ان تتصرف بحرية ولغاياتها الخاصة في ثرواتها ومواردها الطبيعية دون الاضرار باي التزامات تنشأ عن التعاون الاقتصادي الدولي المقام اساسا على مبدأ المنفعة المشتركة والقانون الدولي، ولا يجوز باي حال من الاحوال حرمان الشعب من وسائل معيشت.

٣) ان الدول ستسعى لتحقيق حق تقرير المصير وستستخدم هذا الحق بما يتفق ونصوص ميثاق الامم المتحدة.

ان كافة المكونات والاسس القانونية والتي اقرتها الشرعية الدولية، والقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الدولية المنبثقة عنها، تؤكد وتقر صفة الشعب بشكل تام على الفلسطينيين، وعلى حقهم بالتساوي مع شعوب العالم في تقرير مصيرهم على ارضهم واقليمهم بشكل كامل وغير منقوص وغير قابل للتصرف، فقد جاء في القرار رقم ٣٢٣٦ تاريخ ١٩٧٤/١١/١٢ والذي حمل عنوان (قرار حقوق الشعب الفلسطيني):

١) تؤكد الجمعية العامة من جديد حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في فلسطين وخصوصا:

* - حق تقرير المصير دون تدخل خارجي.
* - الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

٢) حق الفلسطينيين الثابت في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها.

٣) تشدد على ان الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة هذه واحقاق الحقوق الوطنية، امران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين.

٤) تعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط.

٥) تعترف بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقا لاهداف الامم المتحدة ومبادئها.

٦) تناشد جميع الدول والمنظمات الدولية، ان تمد بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه ولاسترداد حقوقه وفقا لميثاق الامم المتحدة.

وبهذا القرار اعترفت الامم المتحدة بالفلسطينيين كشعب وليسوا مجرد اعداد من اللاجئين يتمتعون بحق العودة او التعويض فقط.

وبالرغم من كل تلك القرارات ومبادىء الامم المتحدة ووكالاتها ولجانها المتخصصة ومواد القانون الدولي، وبالرغم من مواقفها السابقة وشعاراتها والتي حملت لواءها طوال اكثر من مائة وخمسين عام، توقفت الولايات المتحدة الامريكية عند الشعب الفلسطيني ولم تؤيد او تعترف بحقه في تقرير مصيره. وباعتراف الوثيقة التي نشرتها وزارة الخارجية الامريكية في تشرين ثاني عام ١٩٧٥، والتي سميت بوثيقة (ساوندرز) والتي جاء فيها (حقيقة ان الولايات المتحدة كانت في البداية ترى ان القضية قضية لاجئين ومقتلعين، اما الان فهناك ادراك لرغبة الفلسطينيين في الحصول على صوت في تقرير مصيرهم السياسي). هذه الوثيقة تعتبر الدليل الاولي والمبدئي والتي انطلقت الادارات الامريكية المتعاقبة على اساسها في معالجة المشكلة الفلسطينية، حيث كانت تنظر الى مشكلة الشرق الاوسط من منظور حل مشاكل الحدود والامن بين "اسرائيل" بحدودها القائمة عام ١٩٤٨ وبين الدول العربية (وخاصة بعد البيان الشهير الذي صدر عن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في العام ١٩٥٠، والذي اعترف بحدود اسرائيل القائمة في ذلك التاريخ، والذي الغى عملية الحدود المقررة في قرار التقسيم ١٨١) وحل مشكلة

اللاجئين كمشكلة انسانية. والعودة لبنود وثيقة (ساندورز) لعام ١٩٧٥ يتبين لنا الاساس للتسوية التي يهدف الامريكيون الوصول اليها وأهم هذه البنود:

١) تعتبر الولايات المتحدة ان عليها مسؤولية بذل كافة الجهود واتمام التقدم الفعلي لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي - الاسرائيلي.

٢) ينبغي ان توضع في الاعتبار، في أية مفاوضات خاصة بسلم عربي - اسرائيلي، المصالح المشروعة للفلسطينيين.

٣) البعد الفلسطيني في الصراع العربي - الاسرائيلي، هو من عديد الاوجه قلب المشكلة، والحل النهائي للمشكلات التي نجمت عن تقسيم فلسطين وانشاء دولة "اسرائيل" والمعارضة لهذه الاحداث، لا يمكن ان تتحقق الا بعد التوصل الى اتفاق يحدد وضعا عادلا ودائما للشعب العربي الذي يعتبر نفسه فلسطينيا.

٤) ان المطلوب كخطوة اولى هو جهد دبلوماسي يهدف الى التوصل الى تعريف (معتدل) للمصالح الفلسطينية يمكن الانطلاق منه الى مفاوضات للتوصل الى حل الجوانب الفلسطينية في المشكلة.

الواضح من بنود هذه الوثيقة بأن الولايات المتحدة الامريكية تعتبر الفلسطينيين جزءا من الشعب العربي كي لا ينطبق عليه صفة الشعب، وبالتالي حقه في تقرير مصيره بناء لمواثيق وقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، فأقصى ما وصلت اليه الولايات المتحدة وحتى في مواقفها العلنية والتي اعلنها الرئيس بوش في مارس عام ١٩٩٠ بعد حرب الخليج هو (الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني) المشروعة وليست الشرعية، فالحقوق المشروعة هي الحقوق التي تقررها سلطة خارجية محلية كانت ام دولية، واذا كانت دولية، فان الولايات المتحدة لا تستند الا للقرار رقم ٢٤٢ والذي ينص على حل مشكلة اللاجئين، وتنظر الى سكان الاراضي المحتلة كجزء من العرب. تسوى مشكلة تقرير مصيرهم بالارتباط مع اقليم عربي اخر ام كأقلية سكانية قومية ودينية مع دولة عربية. اما الحقوق الشرعية التي يتجنب الامريكيون الحديث عنها، فهي الحقوق الطبيعية للشعوب والتي لا تمنحها اية جهة خارجية، وهي حقها القانوني والشرعي في تقرير مصيرها على أرضها.

ان عدم الاشارة الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، او الحقوق الشرعية والتركيز فقط على الحقوق المشروعة واضافة (الحقوق السياسية المشروعة)، يدل على السياسة القديمة والمتجددة للادارات الامريكية المتعاقبة، التي ترمي الى حرمان الشعب الفلسطيني من حقه الثابت غير القابل للتصرف في تقرير مصيره على أرضه، ولابد لهذا العنوان الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة، ان ينعكس على اية تسوية مرحلية او نهائية بصفتها الراعي الاساسي للمفاوضات الجارية، والتي لا يمكن تجاوزها والقفز فوقها من خلال المفاوضات فقط، في ظل الظروف الموضوعية والذاتية التي تفرض نفسها على الاطراف المتفاوضة، وفي ظل المرجعية الدولية، كأساس للتسوية وهما القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨.

ان الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة الامريكية، بالاضافة للاطار والمرجعية للمفاوضات والتسوية التي ستتمخض عنها، تحرم الشعب الفلسطيني بشكل خاص، من كافة المواثيق والقرارات والاتفاقيات الدولية، والتي قامت على اساسها منظمة الامم المتحدة والتي اعطت ولازالت تعطي المرجعية الدولية والقانونية والشرعية لشعوب العالم في ممارسة حقها في تقرير مصيرها واستقلالها وسيادتها، والشعب الفلسطيني هو الوحيد الذي يجبر على المفاوضات مع عدوه المباشر او من يدعمه بشكل كامل لكي يتم تحديد ماهية المصالح الفلسطينية وبشكل أدق التوصل الى (تعريف معتدل للمصالح الفلسطينية) بدون ان يحق له الاشارة الى ميثاق الامم المتحدة وقرارات جمعيتها العمومية، وحتى قرارات مجلس الامن الدولي ما عدا القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ■

البقية في العدد القادم

حتمية القيادة
الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية

■ كتابنا هذا من تاليف جوزيف س. ناي، جـ. ر. وقد صدر باللغة الانجليزية في امريكا عام ١٩٩٠. وترجمه للعربية الاستاذ عبد القادر عثمان، ودققه وحرره الدكتور فـاروق منصور، وأصدره مركز الكتاب الأردني في عام ١٩٩١.

وتاتي أهمية هذا الكتاب من أنه أحد أهم الأعمال التي تحاول أن تصوغ الرأي العام والخاص فيما يخص النظام العالمي الجديد أو القرن الامريكي كما أسمته مجلة (لايف) عام ١٩٤١. ويستشهد المؤلف بقول احد اساتذة جامعة هارفارد الامريكية البرفسور صامويل هونتنغتون الذي يقول بأن السمة البارزة في السياسة الدولية خلال السنوات الثلاثين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية هي توسع القوة الامريكية (ص٧). كما يستعيد مقولة ارنولد توينبي بأن على الولايات المتحدة أن تخلف بريطانيا في قيادة العالم.

ويستدرك الكاتب في الصفحة التالية قائلا: (وقد تم نشر سيل من الكتب والمقالات في الثمانينات والتي تحدثت كلها عن انحطاط الامم، وعلى الاخص الانحطاط الامريكي... وبحلول عام ١٩٨٩ اعتقد اكثر من نصف الجمهور الامريكي بان بلادهم تسير نحو الانحطاط).

ويشير المؤلف في هذا المجال الى قول الكاتب بول كينيدي في كتابه (صعود وسقوط القوى الكبرى) بأن المصاعب التي مرت بها المجتمعات المعاصرة المثقلة عسكريا ما هي سوى تكرار لما أصاب اسبانيا في عهد فيليب الثاني، وروسيا في عهد نيقولا الثاني، والمانيا في عهد هتلر.

يقع الكتاب في ٢٢٨ صفحة من القطع المتوسط ويشمل على تصدير ومقدمة وثمانية فصول موزعة على ثلاثة أجزاء. ويبحث الفصل الاول بتاريخ القوى المهيمنة، ويعرض الفصل الثاني المقارنات الشعبية بين بريطانيا الفكتورية وامريكا المعاصرة. أما الفصل الثالث فيتناول بالتفصيل مدى وطبيعة قوة أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم. وفي الفصلين الرابع والخامس يستطلع الكاتب قدرة المنافسين لامريكا او المتحدين المحتملين - الاتحاد السوفياتي، الصين، اوروبا واليابان - ويستعرض امكانيات حلولهم محل الولايات المتحدة كقوة اولى في العالم ويناقش سياسة امريكا في سدة القيادة. ويلخص رأيه في هذا المجال في ص ٢٢١ فيقول: (وخلال الثمانينات توصل الامريكيون، وبحق، الى ان القيادة الامريكية يجب أن تكون أكثر توكيدا. ولكنهم استنتجوا، خطأ، بأن القيادة تعني العمل من جانب واحد). ويبدو أن هـذا الخطأ في سياسة ريغن صححته ادارة بوش من خلال عاصفة الصحراء.

ومع أن الكتاب يخلص الى أن الولايات المتحدة ستبقى القوة القيادية (حتمية القيادة) الا أن الكاتب ينبه الى أن هذا الاستنتاج الذي يستند الى التحليل

التقليدي للقوة، يجب ألا يسمح للامريكيين ان يخلدوا الى حالة من الاسترخاء. وخدمة لذلك الهدف يفحص الفصل السادس الطبيعة المتبدلة للقوة في عالمنا الحديث، ويتناول الفصل السابع التحديات الجديدة التي تأتي بها هذه التبدلات الى مجتمعنا. وأما الفصل الثامن فيلخص رؤيا استراتيجية جديدة للتعامل مع مشاكل العقود القادمة.

في المقدمة، وأثناء نقاشه لنظرية الانحطاط يحاول أن يستثني أمريكا من الظاهرة العامة المتمثلة بصعود وانحطاط الدول. يقول خبراء الانحطاط ان مقومات انحطاط الدول العظمى يتمثل في (تناقص في القوة الخارجية وتدهور وانحلال في الداخل). ولكن المؤلف يحاول أن يخفف من دور العامل الداخلي ويشير الى أن فترة انحطاط روما في القرن الرابع الميلادي شهدت انتعاشا اقتصاديا. ويحدد الكاتب رأيه بالانحطاط بأنه وصف لعلاقة القوة ولكنه يركز أساسا على علاقات القوة الخارجية ويجعلها موضع اهتمام كتابه. ويصل الى الاستنتاج القائل (فالولايات المتحدة ستبقى على الارجح هي القوة القيادية) ص ٧٢.

وأثناء حديثه عن القوة وانتقالها من دولة الى دولة يؤكد أن معرفة الناس شرط أساسي للسيطرة عليهم. وفي هذا المجال يحدد الكاتب في الفصل الأول مفاهيم القوة وتوازن القوى ثم الهيمنة. ويشير المؤلف الى أن التفسير القاموسي للقوة هو أنها (القدرة على عمل الاشياء والتحكم بالآخرين) أما التفسير السياسي فهو أن القوة هي (القدرة على تحقيق الاهداف والغايات) ص ٢٧.

أما مفهوم توازن القوى فيعني عنده (أن الدول تصطف بطريقة تحول دون ترجح كفة دولة واحدة على الجميع... فاذا ما بدا أن دولة سوف تصبح اقوى مما يجب فان الدول الاخرى تتحالف ضدها) ص ٦٥.

ويستشهد بتفسير تشرتشل لتحالفه مع ستالين عام ١٩٤١ حيث قال: (لو علمت ان هتلر غزاجهنم فاستحالف مع الشيطان) ويحدد موازين القوى في الثمانينات من هذا القرن بين ثلاث دول رئيسية وهي اليابان والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية، فيصف اليابان بانها عملاق اقتصادي ولكنها قزم عسكري، أما الاتحاد السوفيتي فهو على العكس حيث أنه عملاق عسكري وقزم اقتصادي، بينما امريكا هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بكونها عملاق اقتصادي وعسكري في نفس الوقت.

ويعرف كاتبنا الهيمنة - بالاتفاق مع جوشوا غولدشتاين - (بانها القدرة على الاملاء، أو على الأقل التحكم، في قواعد اللعب والترتيبات التي تسير بمقتضاها العلاقات الدولية سياسيا واقتصاديا) ص ٦٨. وبذلك تكون الدولة مهيمنة اذا كانت قادرة على وضع قواعد السلوك والترتيبات والانظمة للاقتصاد العالمي. وتطبيقا لذلك يرى أن بريطانيا كانت الدولة المهيمنة ما بين ١٨١٥-١٩١٧. وكانت أمريكا الدولة المهيمنة ما بين ١٩٤٥-١٩٧٠.

ويسبر الكاتب غور التاريخ بحثا عن محاولات الهيمنة وما ترتب على تلك المحاولات. ويشير في هذا المجال الى محاولة اسبانيا تحت حكم اسرة هابسبورغ حيث كانت حرب الثلاثين عاما ونتج عن ذلك نظام عالمي جديد حددته معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨م.

ويذكر بفرنسا وحروبها تحت قيادة نابليون التي قادت الى نظام عالمي جديد رسم في مؤتمر فينا عام ١٨١٥. واخيرا يذكرنا بمحاولات المانيا واليابان للهيمنة التي قادت الى حربين عالميتين ادتا الى نظام جديد حددت معالمه في الامم المتحدة عام ١٩٤٥م.

وفي الفصل الثاني يحاول تبديد مخاوف الذين يرون الشبه بين بريطانيا الفيكتورية وامريكا المعاصرة. فبريطانيا وقعت في مجموعة الشراك الايدلوجية في ممالأتها لنقابات العمال فنتج عن ذلك تباطؤ اقتصادها وارتفاع نسبة البطالة وهجرة شبابها.

ويحدد الكاتب الفروق بين بريطانيا الفيكتورية وامريكا الحديثة باربعة فروق لصالح استمرار التفوق الامريكي. والفارق الاول ان بريطانيا لم تكن أبدا متفوقة في الانتاجية ازاء بقية العالم مثلما كانت الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥م. والفارق الثاني أنه على عكس بريطانيا فقد كانت أمريكا اقتصادا واحدا في حجم قارة ومحصنة ضد التفكك الى دول قومية منذ عام ١٨٦٥م. واما الفارق الثالث فالامريكيون لديهم حرية في اختيار أنواع ومستويات الالتزامات الدفاعية اكبر مما كان لدى بريطانيا. والفرق الرئيسي الرابع بين امريكا

وبريطانيا يتمثل في التحديات الجيوسياسية. ويشير المؤلف الى ان بريطانيا وجهت عام ١٩٠٠م منافسين صاعدين تمثلوا في المانيا والولايات المتحدة الامريكية وروسيا بينما ليس هناك قوة توشك على اللحاق بأمريكا.

ويعتبر الكاتب نفسه من انصار نظرية استقرار الهيمنة حيث يؤكد ص٨٧ أن (الاقتصاد العالمي يحتاج الى قوة واحدة مسيطرة لتوفير الاستقرار، وبالتالي فان انتهاء الهيمنة الاقتصادية الامريكية وحلول نظام تعدد الاقطاب لابد وأن يفضي الى عدم استقرار اقتصادي).

والمؤلف لا يفضل التدخل باستخدام القوة المباشر ويفضل مفهوم (القوة بلا حرب) وهو ما يعني استعمال القوات المسلحة لارسال اشارات سياسية وليس لاغراض عسكرية ويمثل لذلك بالاعمال البحرية الامريكية قبالة سواحل ليبيا ويعتبرها من أنجح جهود استخدام القوة بدون حرب في ثمانينات هذا القرن.

ويفضح المؤلف الامم المتحدة فيقول في ص ١٠٢ (ومهما يكن، فان مؤسسة الامم المتحدة كثيرا ما تخدم الاهداف الامريكية، فيما يوفر الفيتو الحماية عندما لا تفعل المؤسسة ذلك).

يحسم الكاتب ان امريكا ستحافظ على مكانتها كدولة عظمى ولكن ما يحتاج الى تأكيد هو الى أي حد ستكون قادرة على التحكم بالمحيط السياسي وجعل الآخرين يفعلون ما تشاء. ويلاحظ المؤلف ان (اليقظة الاجتماعية زادت من حدة الشعور القومي في العديد من الدول الفقيرة الضعيفة، ومن شان هذه التعبئة الاجتماعية المتزايدة أن تجعل التدخل العسكري والحكم الخارجي اكثر كلفة) ص ١٦٥.

وفي مثل تلك الظروف يرى الكاتب ان القوة الايحائية ستكون أكثر حسما، ويؤكد (أن الولايات المتحدة لديها قوة ايحائية اكثر مما لدى البلدان الاخرى في النظام الدولي... وتعتبر الشركات متعددة الجنسية مصدرا آخر للقوة الايحائية.. حيث ٤٠٪ من كبرى الشركات متعددة الجنسية تتخذ من الولايات المتحدة الامريكية مقرا لها بالمقارنة مع ١٦٪ في اليابان) ص١٧٠، ١٧١. ويضيف الكاتب في ص ١٧٢ أن الثقافة الامريكية هي أيضا مورد مفيد وغير مكلف نسبيا للقوة اللينة الايحائية. فقد صدرت امريكا برامج تلفزيونية تساوي سبعة أمثال ما صدرته بريطانيا (البلد الثاني بعد أمريكا). ومع أن الافلام الامريكية لا تزيد نسبتها عن ٧٪ من الانتاج العالمي الا أنها - وحسب احصاءات اليونسكو- تحتل نسبة ٥٠٪ من زمن البث العالمي.

وفي الفصل السابع يبذل الكاتب جهده ليؤكد أن التحديات الداخلية في امريكا ليست خطيرة. وفي هذا المجال ينفي ما يسمى بتصلب الشرايين الاقتصادي. ويقول ص ١٨٢ (ان المشكلة بالنسبة للولايات المتحدة ليست مشكلة تصلب شرايين اقتصادي أو انحلال داخلي بقدر ماهي مشكلة رضى زائد عن الذات في مواجهة التحديات الخارجية الجديدة). وينصح الحكومة الامريكية بالاهتمام اكثر بالانتاجية والبحث والتطوير والتعليم والادخار لترتفع القدرة التنافسية الامريكية. ويحث على الانفاق الفعال على الشؤون الخارجية للمحافظة على القيادة الرئاسية لامريكا على صعيد العالم.

وبما أن الكتاب صدر قبل عاصفة الصحراء، فان الفصل الثامن هو بيت القصيد في الكتاب، وقد جعل الكاتب عنوانه كما يلي: عوالم المستقبل والخيارات الامريكية. ويقول المؤلف في مقدمة هذا الفصل (ومع ان الولايات المتحدة انتهجت استراتيجية كونية فعالة لاكثر من أربعة عقود بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن هذه السياسة تتعرض للاهتراء هذه الايام) ص ٢٠٣. أي لابد من تجديدها بنشاط عالمي فعال، وهو بذلك يؤكد ما قاله في المقدمة ص ١٠ (مما لاشك فيه ان الولايات المتحدة هي اقل قوة الآن في نهاية القرن العشرين مما كانت عليه في منتصف القرن).

ويحدد الكاتب الخيارات الامريكية باربع رؤى للمستقبل:

١- استمرار نظام القطبين الحالي أو احياؤه بعد أن بدأ بالتهاوي. وتقوم هذه الرؤيا عند المحافظين على اساسين. الاساس الاول عدم الثقة بالاتحاد السوفييتي وبسياسة غورباتشوف. والاساس الثاني هو الاعتقاد بأن نظام القطبين برهن على أنه وسيلة مفيدة جدا في تحقيق الاستقرار وتوزيع القوة في العصر النووي. ويرجح أصحاب هذه الرؤيا ان (عناصر من نظام القطبين سوف تستمر في

الوجود، خاصة على المستوى العسكري) ص ٢٠٥. وهذه الرؤيا تفرض احتياطاتها على أمريكا.

٢- سيادة نظام متعدد الاقطاب، وتنبأ بذلك نيكسون في عام ١٩٧١، وفي الثمانيات تنبأ هنري كيسنجر بتآكل سيطرة القوتين الاعظم في التسعينات وقال: (سوف يكون لدينا الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والصين والهند واوروبا. كلها ستكون قوى سياسية واقتصادية وعسكرية في الوقت نفسه). ويرى اصحاب هذه الرؤيا أنه اذا لم تحافظ أمريكا عن كونها القائد المعتمد والمعترف به لنادي الاقطاب هذا فستكون الكارثة على أمريكا وعلى العالم حيث سيشعر اليابانيون (بان عليهم أن ينهضوا باعباء الامن الخاصة بهم، والصينيون يخشون اليابان المسلحة اكثر مما يخشى الروس المانيا المسلحة نوويا) ص ٢٠٦.

٣- ظهور الكتل الاقليمية، وهذه رؤيا اخرى لتعدد الاقطاب، ويتخيل اصحابها انه ستظهر ثلاث كتل اقليمية تجارية كبيرة وهي أوروبا مع ملحق افريقي، ونصف العالم الغربي الامريكي، وشرقي آسيا.

٤- أما الرؤيا الرابعة فيسميها المؤلف رؤيا تعدد الحكم حيث (لا يظهر في عالمنا محور مسيطر من التحالف، أو العداء، وليس له مجموعة أو هيئة مركزية تتولى التوجيه والقيادة) ص ٢٠٨. ويرى بعضهم ان هذا النظام يشبه بنظام اقطاعي على مستوى العالم. وحسب هذه الرؤيا لابد أن تظل أمريكا الدولة الاقوى بالمقارنة مع الدول الاخرى.

ويرى المؤلف وهو يناقش هذه الرؤى الاربع انه ليس من بينها ماهو حتمي، وفي نفس الوقت لا نستطيع استبعاد اي منها استبعادا تاما. وعلى كل فان الرؤى الاربع - حسب رأي الكاتب - تفرض أن يهتم الامريكيون بالابقاء على موارد قوتهم وتعبئتها من اجل الزعامة المباشرة أو غير المباشرة، وسيكون ذلك خدمة للاستقرار العالمي اذ(غياب اكبر دولة عن القيادة سوف يقلل من قدرة جميع الدول على مواجهة مشاكل الاعتماد المتبادل) ص ٢١٠.

وبما أن الكاتب يتوقع ان تكون اليابان هي المنافس الاول لامريكا فانه يقدم لها النصيحة لما فيه خيرها وخير العالم وبالتالي مصلحة امريكا فيقول ص ٢١١ (على اليابان الا تتطلع الى أخذ مكان الولايات المتحدة، بل أن تعمل معها على نحو وثيق كنائب للرئيس في النظام الدولي والمساعدة في ادارة تدهور امبراطورية الاتحاد السوفييتي).

أجل على اليابان أن تساعد في ادارة تفكك الامبراطورية السوفييتية. ويرى البعض ومنهم كاتبنا أن الانحطاط السوفييتي دليل على نجاح السياسات الخشنة لادارة ريغان. (ويدعو هؤلاء الى استراتيجية تلحق مزيدا من الضعف بالامبراطورية السوفييتية بواسطة المضي قدما في تطبيق نظرية ريجان التي تدعو الى التدخل المضاد في العالم الثالث، وزيادة الانفاق العسكري... بصرف النظر عما اذا كان الرأي العام سيؤازر مثل هذه السياسة ام لا) ص ٢٦٢.

والكاتب يحبذ ان يكون تطبيق نظرية ريغن عن طريق تشجيع القوى القومية كي تعمل هي نفسها لصالح الولايات المتحدة لا ضدها. ويرى الكاتب أن (القومية هي مقاوم فعال جدا ضد التوسع السوفييتي، حتى وان كانت الانظمة القومية مناوئة لامريكا احيانا) ص ٢٦٤.

ولمواجهة كل الاحتمالات يرى المؤلف ضرورة تحديث الحلف الاطلسي بابعاده الثلاث: الردع باعتبارها وظيفته التقليدية، وتقوية التعاون الدفاعي لاوروبا الغربية في اطار الحلف، وتوسيع نطاق اهتماماته الى ماهو ابعد من الجانب العسكري. ويحث أيضا على حماية التحالف مع اليابان خاصة اذا أعاد الاتحاد السوفييتي جزر اليابان الأربعة لليابان.

ويقرع الكاتب ناقوس الخطر لان اليابان نجحت في استغلال الحماية الحكومية لتطوير صناعات جديدة وتبعتها كوريا الجنوبية ودول اخرى. ويرى المؤلف أنه اذا واصلت هذه الحكومات سياستها هذه بدعم شركاتها مستهدفة الصناعات الامريكية فستدمرها الواحدة تلو الاخرى (وستحيل الاقتصاد الامريكي الى ما يشبه الجبنة السويسرية) ص ٢١٨.

ولكنه متفائل بالنسبة لمستقبل امريكا فيقول (وهكذا فانه اذا ما أدت المنافسة العالمية الى جعل الامريكيين يتغلبون على مشكلة الرضى عن الذات، وكذلك على مشكلة ضيق الافق، واذا ما وفقتم للقيام باصلاحات داخلية ضرورية، فمن المرجح أن تستمر زعامة الولايات المتحدة للعالم حتى القرن الحادي والعشرين) ■

تتمة رأينا

الافتعال، توحي بأن هدفها الحقيقي هو مايمكن ان يخدم الحملة الانتخابية للرئيس بوش. وقد كان شبح كلينتون يبدو مخيما على مخيلة بوش، وهو يحاول استرضاء واستدرار عطف اليهود، لدرجة جعلته يعلن منحه لضمان القروض استنادا على ثقته برابين، ودون ان يوثق ذلك في اتفاق مكتوب. فقد كشف رابين امام المراسلين الاسرائيليين ان موافقة الرئيس بوش منح الضمانات "لاسرائيل" تعتمد في الاساس على تفاهم بين البلدين، وليس على وثيقة مدونة. وقد اشار رابين الى انه يتعامل مع الرئيس بوش بوضوح وصراحة، حيث اكد له (ان الحكومة الاسرائيلية الراهنة تتبع سياسة عرض الحقيقة الكاملة على الامريكيين، و قد استثمر ذلك بعدم قدرته على التراجع عن التركة التي ورثها عن الحكومة السابقة، التي كانت سياستها تتعارض مع السياسة الامريكية حول الاستيطان). حيث اوضح (انه اذا كان هناك الان عشرة آلاف وحدة سكنية وبدايات بناء استيطاني. فاننا نقول للادارة هذا هو الوضع وهو غير قابل للتغيير) ويضيف (نؤكد ان في اسرائيل يوجد قانون، ويستحيل منع يهودي من الاستيطان اينما شاء). انها نفس عبارات شامير، ولكنها تاتي من موقع التوافق وليس من موقع التعارض مع السياسة الامريكية. وهنا تكمن خطورة المرحلة.

٢- نتج عن شعور بوش بسد الثغرة في مجال السياسة الخارجية، باسترضاء رابين، وضمان مسيرة السلام بمصداقيتها الخادعة، ان توجه اهتمامه نحو ساحة المعركة الرئيسية التي حقق فيها خصمه كلينتون نجاحا باهرا، وهي المجال المحلي والاقتصادي. وكان الوزير بيكر اكثر مساعديه امكانية على ادارة الحملة الانتخابية للرئيس بوش بنجاح. وكانت بعض الاصوات في الحزب الجمهوري، تطالب بان يتنحى كويل عن منصبه كنائب للرئيس ليتولاه بيكر بدلا منه. ولكن بيكر فضل ان يتولى الحملة الانتخابية بوصفه رئيس الوزراء، وهو يدرك انه يخوض حملة ترشيحه شخصيا لمنصب الرئيس في انتخابات عام ١٩٩٦، ونجاحه في هذه الجولة يضمن له النجاح في الجولة القادمة.

٣- تسلم لورانس ايجلبرجر منصب وزير الخارجية بالوكالة. وهذا يعني ان ملف الشرق الاوسط ومسيرة التسوية تصبح من اختصاصه مباشرة. وعلى الرغم من عدم امكانية انقطاع بيكر عن عملية التسوية بشكل قاطع، الا أن التاثير الاكثر فعالية على نهج ايجلبرجر، سياتي من خلال استاذه كيسنجر. ولكي ندرك طبيعة المواقف المتوقع تبنيها من قبل ايجلبرجر، علينا ان نتذكر انه كان الرئيس المشارك من قبل الحزب الجمهوري في اللجنة الرئاسية التي صاغت تقرير (البناء من اجل السلام) وهو الدليل المرجعي للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط. ويمكن ان نضيف امكانية تاثير آخر الافكار، التي طرحها كيسنجر في صحيفة الواشنطن بوست الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢، قبل اسبوع واحد من لقاء بوش مع رابين، والتي جاء فيها:

- ان طرفي النزاع لديهما الان الحافز لتغيير مواقفهما السابقة. فعلى المدى المنظور، لن توجد دولة عربية رئيسية قادرة على شن هجوم عسكري ضد "اسرائيل"، او على تأييد سياسة قائمة على دبلوماسية المجابهة، بدون ان يتم التصدي لها خارجيا.

- يقف الجانبان الان امام فرصة نادرة وضرورة لابد منها. وعلى الفلسطينيين ان يدركوا ان "اسرائيل" وجدت لتبقى. واما "اسرائيل" فقد تعلمت من مدرسة الضغوط الامريكية ان الجمود الذي تكون هي المسؤولة عنه، انما يؤدي الى تعرضها للعزلة الاخلاقية والسياسية والاقتصادية.

- لايمكن التفاوض في هذه المرحلة على اتفاقية شاملة، تؤدي الى تسوية جميع الامور. فلا الفلسطينيون ولا الاسرائيليون قادرون الان على اتخاذ القرارات بشان الحدود. كما لايمكنهما الاتفاق على مستقبل القدس. "فاسرائيل" ليست على استعداد الآن للقبول بدولة فلسطينية ذات سيادة، بينما الفلسطينيون لايمكنهم عقد تسوية نهائية، لاتحقق لهم دولة ذات سيادة.

- اذا كان السلام الرسمي غير ممكن الآن، فالتعايش السلمي امر ممكن. ويمكن التفاوض عليه اذا تحلى الطرفان بالحكمة.

- يتحتم على "اسرائيل" ان تمنح حكما ذاتيا حقيقيا لاكبر مساحة ممكنة من الضفة الغربية، مع الحفاظ على الامور الامنية المعقولة. اما بالنسبة للفلسطينيين فهذا يعني القبول بما هو اقل من السيادة الكاملة، رغم ان هذا يعني ممارسة قدر كبير من السيطرة على جميع جوانب حياتهم المدنية. ويجدر بهم ان يكونوا حكماء الى درجة يفهمون فيها، انه اذا ماتحقق الحكم الذاتي فان التطور المقبل سيكون حتميا.

- ان المخاطر التي ستواجه "اسرائيل" من سيادة محدودة، اكبر من تلك التي ستواجه الفلسطينيين. وفي ضوء ان هناك احتمالا بأن تنقلب السيادة المحدودة الى

قنبلة موقوتة، فلا بد من ايلاء متطلبات "اسرائيل" الامنية اهتماما جديا. فبما أن اية وحدة حكم ذاتي قد تكتسب معالم سيادة متزايدة، فان حدود عام ١٩٦٧ لاتكفي لضمان امن "اسرائيل". لذلك فان المساحة التي سيشملها الحكم الذاتي، لابد وان لا تشمل المناطق الضرورية لامن "اسرائيل".

من الواضح ان طروحات كيسنجر ، تستجيب بشكل واضح لمصلحة الكيان الصهيوني واستمرار هيمنته وسيطرته، كما انها تتفق مع التفسير الصهيوني لاتفاقيات كامب ديفيد، بحيث انها تجعل من الحكم الذاتي هدفا نهائيا لمسيرة التسوية، وهذا ما يمكن ان يكون اساس المناورة في جولة المفاوضات القادمة في واشنطن، ان كتب لها الانعقاد.

٤- لا احد يستطيع التكهن كيف ستكون نتيجة الانتخابات الامريكية. فعلى الرغم من تفوق كلينتون على بوش حسب استطلاعات الرأي العام الامريكي الراهنة، فان الفترة الزمينة التي تفصلنا عن موعد الانتخابات، في الثالث من نوفمبر القادم، ستكون مليئة بالمفاجآت، التي يمكن ان تغير كثيرا في النتائج. ولا يجوز الاعتقاد ان الرئيس بوش ووزيره بيكر سيديران الظهر للوضع الدولي. ويمكن للمفاجآت ان تظهر بشكل فاضح في النصف الثاني من شهر أكتوبر القادم بحيث تترك اثرها المباشر على الناخب الامريكي. ولم يكن اهتمام بوش برابين ومنحه ضمانات القروض بهدف الحصول على اصوات اليهود في امريكا، حيث تنصب هذه الاصوات في العادة وفي معظمها لمرشح الحزب الديمقراطي، ولكن الهدف هو اظهار مقدرة الادارة الامريكية على المضي في مسيرة التسوية في الشرق الاوسط.

من خلال ما تقدم من مظاهر، فان الموقف الفلسطيني بشكل خاص والموقف العربي بشكل عام، لابد له ان يحدد طبيعة الاستراتيجية التفاوضية في هذه المرحلة بشكل واضح. فالطرف الفلسطيني يشكل طرفا اساسيا ورئيسيا في مسيرة التسوية، بحيث ان قضية فلسطين هي جوهر قضية الشرق الاوسط، والشعب الفلسطيني يشكل جوهر عملية التسوية ومسيرتها. وحيث ان من مصلحة الشعب الفلسطيني ان تسير الامور باتجاه تحقيق اهدافه الوطنية، وتأمين مصالحه الحيوية، فلا بد من الحذر الشديد ومراعاة ما يلي :-

١- ان تكون الخطوط الحمراء للثوابت، التي تشكل سياج المصلحة الوطنية في هذه المرحلة، اكثر وضوحا من اي وقت مضى.

٢- لايجوز ان يبدو الموقف الفلسطيني مجاملا لادارة الرئيس بوش ومشاركا في سياسة المصداقية الخادعة، بالتراجع عن ثوابته، وبما قد يوحي بالمساهمة الفلسطينية في انجاح الرئيس بوش في الانتخابات القادمة، على امل ان يتم تعويض ذلك مستقبلا. لان نجاح بوش، ان حصل، لن يرغمه على الضغط على "اسرائيل"، لمصلحة موقف فلسطيني، تم التراجع عنه فعلا. واذا كان النجاح حليف كلينتون، فان حد التراجع قد يزداد بالضغط على الموقف الفلسطيني، لاعتبارات نفسية للادارة الجديدة.

٣- ان اوضح الثوابت واكثرها بروزا، هو موضوع الزام الادارة الامريكية بتعهداتها حول موضوع ضمانات القروض، وموقفها من الاستيطان. ان الموقف الفلسطيني المبدئي، يجب ان ينطلق دائما من رفضه للسياسة الامريكية، التي تدعم الهجرة اليهودية المكثفة من اي مكان في العالم الى فلسطيننا المحتلة. فالآلاف والملايين من هؤلاء المهجرين، ومخططات تهجيرهم الى فلسطين، انما يشكلون خطرا مستقبليا على المنطقة كلها. ولهذا فان رفضنا لمنح امريكا ضمانات قروض لتسهل توطين المهجرين اليهود على اي جزء من فلسطيننا المحتلة، هو موقف ثابت. و قد تعهدت امريكا بعدم دفع هذه الضمانات لتوطين المهجرين اليهود في الارض المحتلة عام ١٩٦٧. والتزام امريكا بتعهداتها، يجب ان لا ينطلق من نظرة انتخابية راهنة، وانما من نظرة استراتيجية لمسيرة السلام، ولدور امريكا الوسيط والراعي فيها. فالوسيط المنحاز يتحول الى خصم، وما أصعب الجمع بين صفتي الخصم والحكم في الراعي والوسيط.

٤- يجب ان تفهم امريكا، ان الممر الاجباري الذي تم تحسين بعض شروطه المجحفة اثناء السير فيه، يبدو نتيجة انحيازها وكانه على وشك التحول الى طريق مسدود. وهنا يصبح من الواجب الوطني، ان يتم التراجع عن الخطر الداهم قبل استفحاله، وعلينا ان نجمع الدول العربية في عملية السلام حول موقف واحد ثابت ومحدد من هذه القضية الخطيرة. وعلينا أن نتذكر ان القضية الفلسطينية باقية، وان الاجيال المناضلة متلاحقة، وان من يعرف كيف ومتى يتراجع، لكي يتفادى الهزيمة النكراء، هو الوحيد القادر على الاقدام لتحقيق النصر.

وانها لثورة حتى النصر



الصفحة الأخيرة

لدليلة احفادها في كل المواسم

أسامة علي النجار

اسم يتألق في موسم زيتون الخصب، بسمته الغزاوية تهطل مرحًا.. فرحًا. من عينيه تطل مواسم دليلة.. تتجمع في زند فلسطين.. تنطلق عاصفة ورياحًا تمطر عشقًا عربي القلب.. فلسطيني الوجه.. جميلاً كالمهر الرافض قيد السرج.. الشامخ فوق الاعناق.. يتمختر كالامل النوراني.. يصافح وجه الله.. ووجه القدس.. براق.

يا احفاد دليلة.. في غزة.. في القدس.. وفي جبل النار.. يأتيكم اسامة.. بجيشه المؤمن يحمل مجد دليلة ليمزق شمشون.. يقف على صدر البغي.. ويرفض، يرفض ان يركع. ويقاتل.. يصنع حربا.. يصرع شمشون ومجموعته الصهيونية.. يقتل.. يقتل حتى ينهد المعبد فوق الاعداء..

يا ثدي الأرض الناشر عبق دليلة في افواه الثوار.. لك عهد الثوار.. وعهد البأس الراسم تاريخ الوطن على وطن التاريخ.. يرسم وجه القدس على شمس الحق ويصرع طاغوت الخوف.. يقاتل بالحجر وبالسكين.. وتزغرد بارودته باللغة العربية..

يا وطني يأتيك الاطفال باغصان الرفض المنسوج من وجع الاصفاد وقهر الابعاد ومن جرح القلب النازف.

لجذورك يا وطني في عمق التاريخ ترانيم تغني لاسامة وهو يودع اخر طلقاته.. ويقبل بارودته.. ويظل يقاتل حتى يلمس وقع خطاه على عنق المحتلين.. ويرى شمشون صريعا متشحا برداء الزيف بالكذبة حتى تحرقه شمس الصدق.. شمس اسامة تعلن ان لدليلة احفادها في كل المواسم..

مواسم الكفاح المسلح منذ انطلاقة العاصفة حتى النصر والفتح المبين..

لقد حسب "المستعربون" ان "ديديان" وشمشون اسمان لهما وقع الخوف على الاطفال.. وتناسوا.. ان تراث دليلة يسكن في اعماق الاحفاد، يسلحهم بالحب وبالامل ويفرش دربهم بالمجد النابع من وحي الاصرار على تحرير الارض.. وتحرير الانسان.. ورفع العلم الفلسطيني على اسوار القدس وجوامعها وكنائسها وعلى جبين الشمس..

لاسامة مجد التضحية واكليل النصر..

وله تاج الفخر

ومعا وسويا حتى النصر.

ـ الاتصالات والمراسلات ـ

البريد الخاص ـ 1080 ص . ب . 18 تونس ـ الجمهورية التونسية ـ فاكسميل : 767599